دفتر أحوال
DAFTAR AHWAL DATA RESEARCH INSTITUTE

مؤشر العنف
المبني على النوع الاجتماعي

بنت النيل
Daughter of the nile

المنظومة الأبوية كفاعل رئيسي في جرائم استهداف أجساد القاصرات والقُصّر: بين الاختطاف والابتزاز بالفدية

عن مؤشر العنف المبني على النوع الاجتماعي

يُعد "مؤشر العنف المبني على النوع الاجتماعي" مشروعًا تشاركيًا بين مؤسسة بنت النيل ومعهد دفتر أحوال، وهو أداة تحليلية ومعرفية تهدف إلى رصد وتفكيك أنماط العنف الموجه ضد النساء والأطفال. ينطلق المؤشر من منظور نسوي نقدي، يُسلّط الضوء على البُنى الاجتماعية والسلطوية التي تكرّس هذا العنف وتعيد إنتاجه. كما يسعى إلى تقديم بيانات نوعية وكمّية دقيقة تُسهم في بناء سياسات أكثر عدالة وإنصافًا، وتدعم جهود التوعية والمناصرة لمواجهة العنف القائم على النوع الاجتماعي بكافة أشكاله.

أولاً: المقدمة

هذا التقرير يأتي كخطوة تحليلية ورصدية تهدف إلى فهم واحدة من أكثر الجرائم تعقيدًا وخطورة على المجتمع المصري، وهي جرائم الاختطاف والفدية ضد القُصَّر خلال الفترة من 2017 إلى 2023. لا يُنظر إلى هذه الوقائع كحوادث جنائية منفصلة، بل تُعتبر نتاجًا لبنية اجتماعية واقتصادية أبوية تُعيد إنتاج السيطرة على أجساد القاصرات والقصر وتستغل هشاشة موقع الأطفال الاجتماعي داخل الأسرة والمجتمع.

فبينما يُستغل القُصَّر الذكور كـ"قيمة اقتصادية" في قضايا الفدية والابتزاز، تُستهدف الإناث في وقائع التعدي الجنسي، حيث يُفرض عليهن الصمت بسبب الوصمة الاجتماعية والخوف من الوصمة.

وبالتالي، يقدم التقرير الأرقام والبيانات كمدخل لفهم أنماط العنف القائم على النوع الاجتماعي، وكأداة للمطالبة بسياسات حماية وعدالة أكثر حساسية تجاه هذه القضايا.

ثانياً: منهجية جمع البيانات

اعتمد التقرير على منهجية التثليث والتحقق من البيانات (Data Triangulation and Data Authentication), المعروفة في العلوم الاجتماعية, لبناء قاعدة بيانات موثوقة ومتعددة المستويات حول جرائم الاختطاف والفدية.

مراحل جمع البيانات:

1. فهم السياق و تحديد طبيعة الواقعة ومصدر المعلومة وربطها بالسياق الاجتماعي والسياسي.
2. تفكيك المحتوى وتجزئة المعلومات إلى متغيرات دقيقة (العمر, النوع الاجتماعي، المحافظة, سبب الواقعة, النتيجة).
3. بناء التصنيفات وتصنيف الضحايا, الجناة, والدوافع لتسهيل التحليل الكمي والنوعي.
4. سد الفجوات المعلوماتية و إعادة تتبع المصادر أو اعتماد فرضيات دقيقة بنسبة لا تقل عن 90%.
5. التحقق من المعلومة ومقارنتها بمصادر متعددة لضمان المصداقية.
6. إنتاج بيانات وصفية لكل متغير أساسي لفهم الأنماط بشكل أعمق.
7. التقييم النهائي مراجعة كمية ونوعية شاملة لضمان اتساق البيانات وواقعيتها.

ثانياً: منهجية جمع البيانات

البُعد النسوي في التوثيق:

- معالجة فجوات الصمت الناتجة عن الوصمة الاجتماعية, خاصة في قضايا الإعتداء الجنسي ضد الفتيات.
- الانتباه إلى التحيز الإعلامي الذي يُظهر الذكور كضحايا رئيسيين ويُهمش استهداف الإناث.
- ضمان أن الأرقام لا تُقرأ كإحصاء محايد, بل كدلائل على علاقات قوة غير متكافئة تعكس العنف ضد الأطفال.

ثالثاً: منهجية تحليل البيانات

يرتكز التحليل على بعدين متكاملين:

1. التحليل الكمي: استخدام الإحصاءات الوصفية, النسب المئوية, والجداول التحليلية لتتبع أنماط الجرائم عبر مسارات زمنية (2017–2023) وعبر الجغرافيا المكانية (المحافظات والأقاليم). يظهر هذا التحليل أن القاهرة الكبرى، الجيزة, والشرقية هي الأكثر تأثرًا, بينما بدت بعض المحافظات شبه غائبة, مما يعكس حالة من التفاوت في التبليغ والرصد.

2. التحليل المبني على النوع الإجتماعي: انطلاقًا من عدسة نسوية, تمت إعادة قراءة الأرقام كدلائل على علاقات السيطرة على اجساد القاصرات/القصر:

- الاعتداءات الجنسية ضد الفتيات كأداة لإعادة إنتاج الصمت المجتمعي والهيمنة الأبوية.
- استغلال الذكور القصر في وقائع الفدية باعتبارهم "عائل مستقبلي" أو مصدر ذو قيمة اقتصادية.
- ربط دوافع الجرائم بالبنية الإجتماعية والاقتصادية الأوسع للعنف , لا باعتبارها دوافع فردية فقط.

ثالثاً: منهجية تحليل البيانات

يكشف هذا النهج أن الأرقام وحدها لا تكفي، بل يجب تفكيكها ضمن سياق تقاطعي أوسع يُظهر كيف تُعيد البنية الأبوية إنتاج العنف ضد الأطفال. وهذا يحول التقرير من مجرد أداة رصد إلى وثيقة مساءلة، تسلط الضوء على الثغرات في منظومة الحماية والعدالة، وتدعو إلى سياسات تُعلي من حقوق الأطفال، إناث وذكور بوصفها حقوقًا أصيلة غير قابلة للمساومة.

أولاً: الوقائع لمرصد الاختطاف والفدية ضد القصر

المسار السنوي بالنسبة للمسار الجغرافي (محافظات)

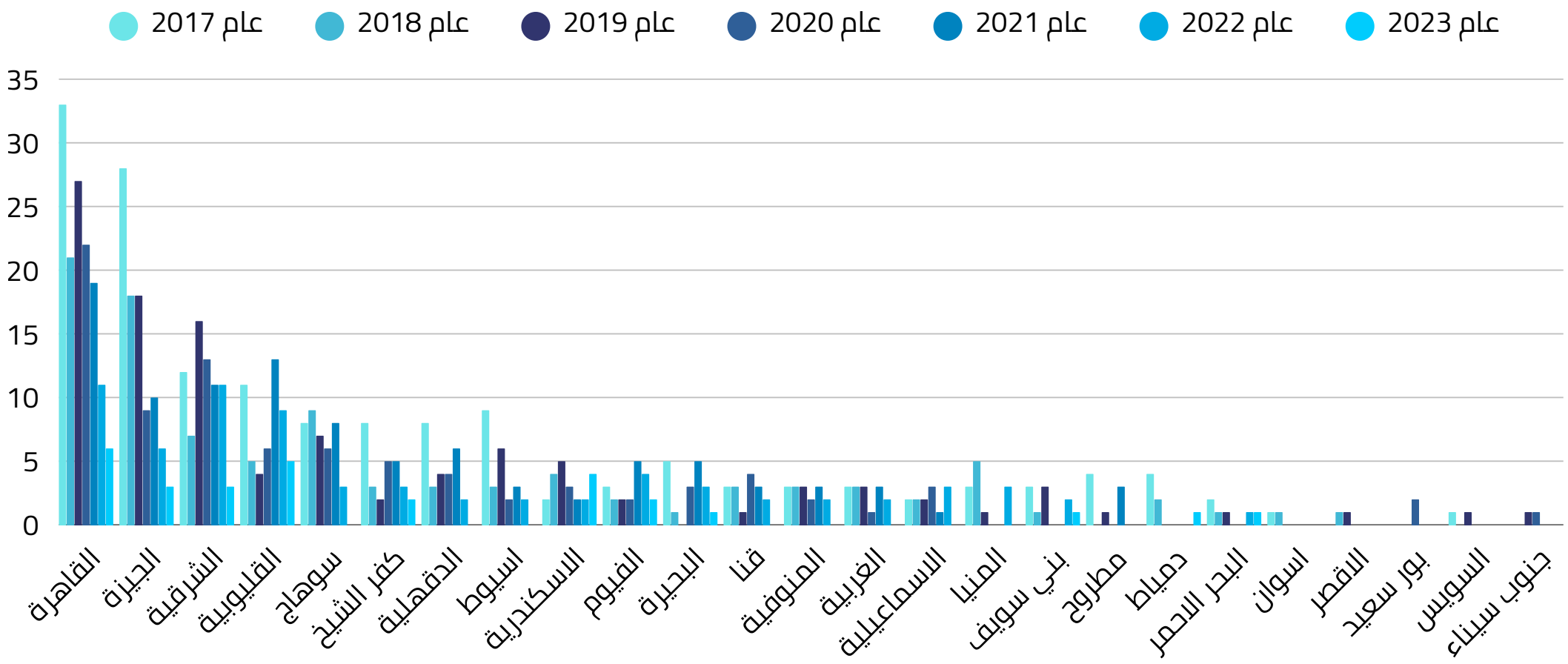

- مرصد وقائع الاختطاف والفدية ضد القصر (2023/2017) - الوقائع

تقدم الاحصائية الاولى نظرة شاملة على وقائع الاختطاف والاعتداء ضد القُصر في مصر خلال الفترة من 2017 إلى 2023, موزعة حسب المحافظات. ومن الواضح أن محافظة القاهرة تتصدر القائمة بأعلى معدلات, حيث سجلت 139 واقعة, تليها الجيزة بـ 92 واقعة, ثم الشرقية ب 73 واقعة. هذا يشير إلى أن الظاهرة تتركز بشكل أكبر في المحافظات الكبرى ذات الكثافة السكانية العالية.

عند النظر إلى الاتجاه العام, نجد أن هناك تراجعًا تدريجيًا في الأعداد منذ الذروة التي شهدتها البلاد في عام 2017, حيث كانت هناك 156 واقعة, وصولًا إلى 29 واقعة فقط في عام 2023. هذا التراجع قد يعكس تحسنًا في آليات الرصد والردع, أو ربما تغييرًا في أنماط التبليغ والإخفاء.

من جهة أخرى، تظهر بعض المحافظات مثل الاقصر وأسوان والسويس وبورسعيد وجنوب سيناء أعدادًا منخفضة جدًا، حيث سجلت كل منها واقعتين فقط. قد يرجع هذا إلى تفاوت القدرات في الرصد أو الاختلافات في الديناميكيات الاجتماعية والأمنية. بشكل عام، تعكس هذه البيانات تفاوتًا جغرافيًا واضحًا وتراجعًا نسبيًا عبر السنوات، مما يستدعي إجراء بحث معمق في العوامل البنيوية، سواء كانت اجتماعية أو أمنية أو تشريعية، التي ساهمت في هذا الاتجاه.

المسار الجغرافي بالنسبة لسبب الواقعة

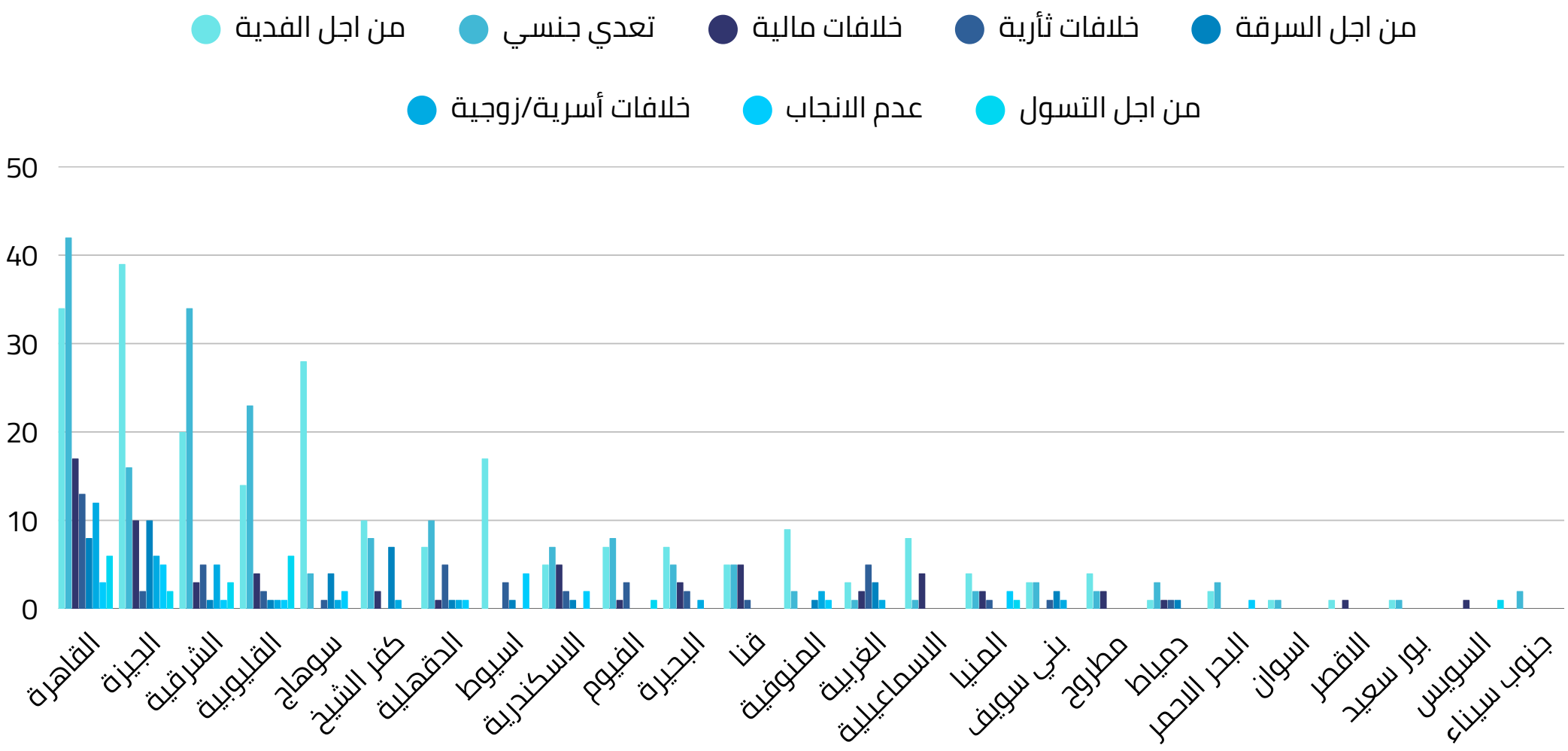

تشير الاحصائية عن أن الدوافع وراء هذه الجرائم تعكس تعقيدات اجتماعية واقتصادية وثقافية. حيث تُعتبر الفدية السبب الأكثر شيوعًا, إذ تمثل 35.3% من إجمالي الوقائع (230 من أصل 651). تليها وقائع التعدي الجنسي بنسبة 28.1% (183 واقعة), مما يشير إلى أن الأطفال، ولا سيما الفتيات, يتعرضون لانتهاكات متعددة الأبعاد تتجاوز الجريمة الجنائية لتشمل العنف القائم على النوع الاجتماعي. بينما تظهر المحافظات الكبرى مثل القاهرة والشرقية والقليوبية أعلى معدلات للإعتداء الجنسي، و يعكس ذلك هشاشة الحماية في البيئات الحضرية رغم توفر الخدمات. في المقابل، تسجل محافظات الصعيد نسبًا مرتفعة في جرائم الفدية, مثل سوهاج التي تصل فيها النسبة إلى 68.3% من إجمالي وقائعها. هذا قد يرتبط بأنماط اقتصادية تقليدية أو ضعف في آليات الردع.كما أن وجود دوافع مثل "عدم الإنجاب" بنسبة 3.5% و"الخلافات الزوجية"بنسبة 4.9% يكشف عن توظيف الأطفال, وخاصة الفتيات, كأدوات في صراعات أسرية, مما يمثل انتهاكًا مزدوجًا للطفولة والنوع الاجتماعي.

المسار الجغرافي بالنسبة لتصنيف سبب الواقعة

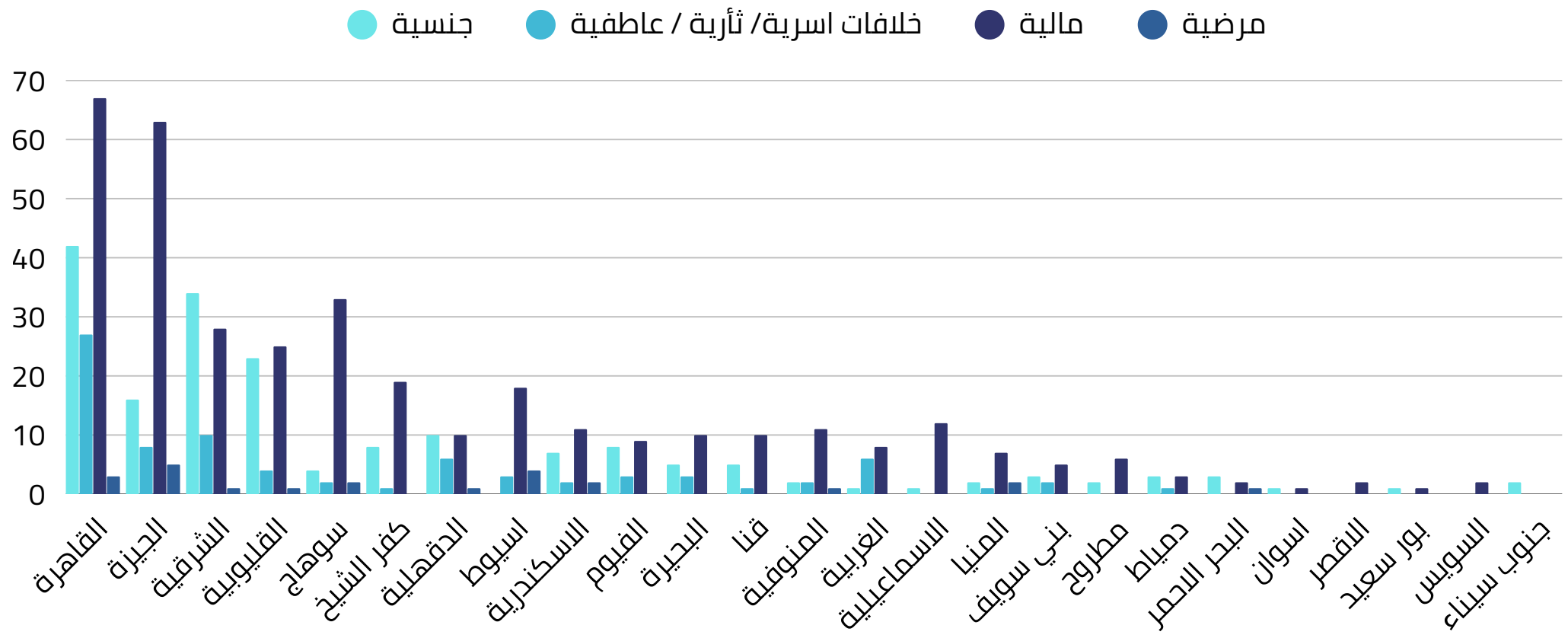

تشير الإحصائيات أن الدوافع المالية تمثل السبب الأكثر شيوعًا وراء الجرائم ضد الأطفال، حيث تسجل نسبة 55.8% من إجمالي الوقائع (363 من أصل 651). هذا يعكس ارتباطًا وثيقًا بين العوامل الاقتصادية وقائع الاعتداء على الأطفال، خاصة في محافظات مثل القاهرة التي شهدت 67 واقعة مالية والجيزة بـ 63 واقعة. هذا الوضع يستدعي تدخلات اقتصادية واجتماعية عاجلة لضمان حماية الأطفال.في المرتبة الثانية تأتي الأسباب ذات الطابع الجنسي، حيث تمثل 28.1% من الوقائع (183 واقعة)، مع تسجيل محافظة الشرقية أعلى معدل في هذا السياق بـ 34 واقعة. هذه الأرقام تشير إلى هشاشة الحماية الجسدية والنفسية للأطفال، خصوصًا الفتيات، مما يستدعي تعزيز آليات الحماية والدعم.أما الخلافات الأسرية و الثأرية والعاطفية، فتشكل نسبة 12.6% (82 واقعة)، مما يدل على أن الأطفال يُستخدمون كأدوات في صراعات اجتماعية، وهو ما يُعد انتهاكًا مزدوجًا للطفولة .أما الأسباب المرضية، فرغم أنها تبقى هامشية بنسبة 3.5% فقط (23 واقعة)، إلا أنها تطرح أسئلة هامة حول استغلال الأطفال/الطفلات في ظروف صحية هشة، مما يتطلب مزيدًا من الانتباه والرعاية.

المسار الجغرافي بالنسبة للتصنيف العددي لمرتكبي الواقعة

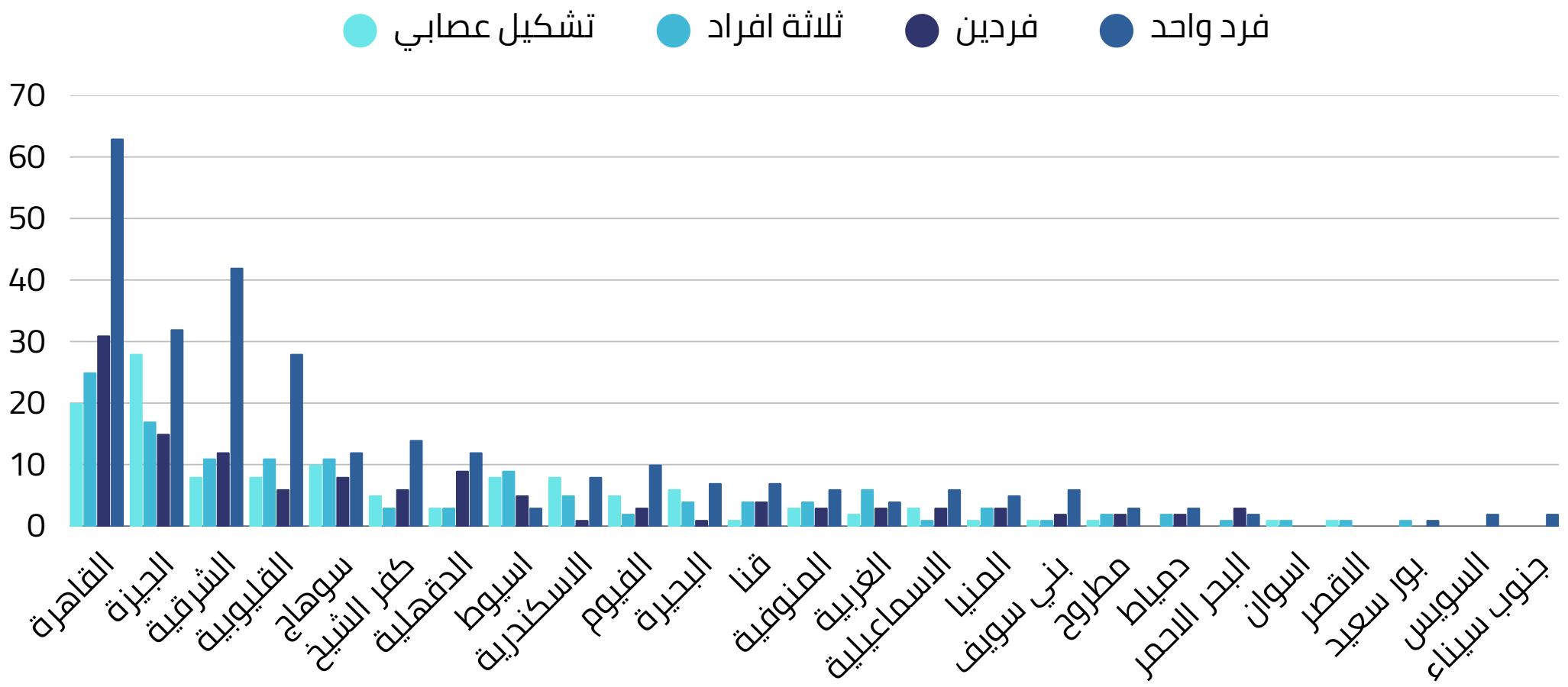

تشير البيانات إلى أن غالبية هذه الجرائم ارتُكبت من قبل أفراد منفردين، حيث تشكل هذه الوقائع 42.7% من الإجمالي (278 من أصل 651). هذا يعكس نمطًا فرديًا في تنفيذ الجريمة، مما قد يرتبط بضعف الرقابة المجتمعية أو سهولة استهداف الأطفال في البيئات غير المحصنة. وتظهر الإحصائيات أن محافظات مثل القاهرة سجلت 63 واقعة فردية والشرقية 42 واقعة.بعد ذلك، تأتي الجرائم المرتكبة من قبل ثلاثة أفراد بنسبة 19.7% (128 واقعة)، تليها الجرائم التي ارتكبها فردان بنسبة 18.7% (122 واقعة). بينما تم تنفيذ 18.9% فقط من الوقائع عبر تشكيلات عصابية (123 واقعة). هذا يشير إلى أن الجريمة المنظمة ليست الشكل الأكثر شيوعًا في هذه الانتهاكات، رغم خطورتها.كما أن ارتفاع عدد الوقائع في المحافظات الحضرية يدل على ضرورة تعزيز آليات الحماية المجتمعية والرصد المبكر.

المسار الجغرافي بالنسبة لنطاق تحرير/ العثور علي المخطوفين/ات

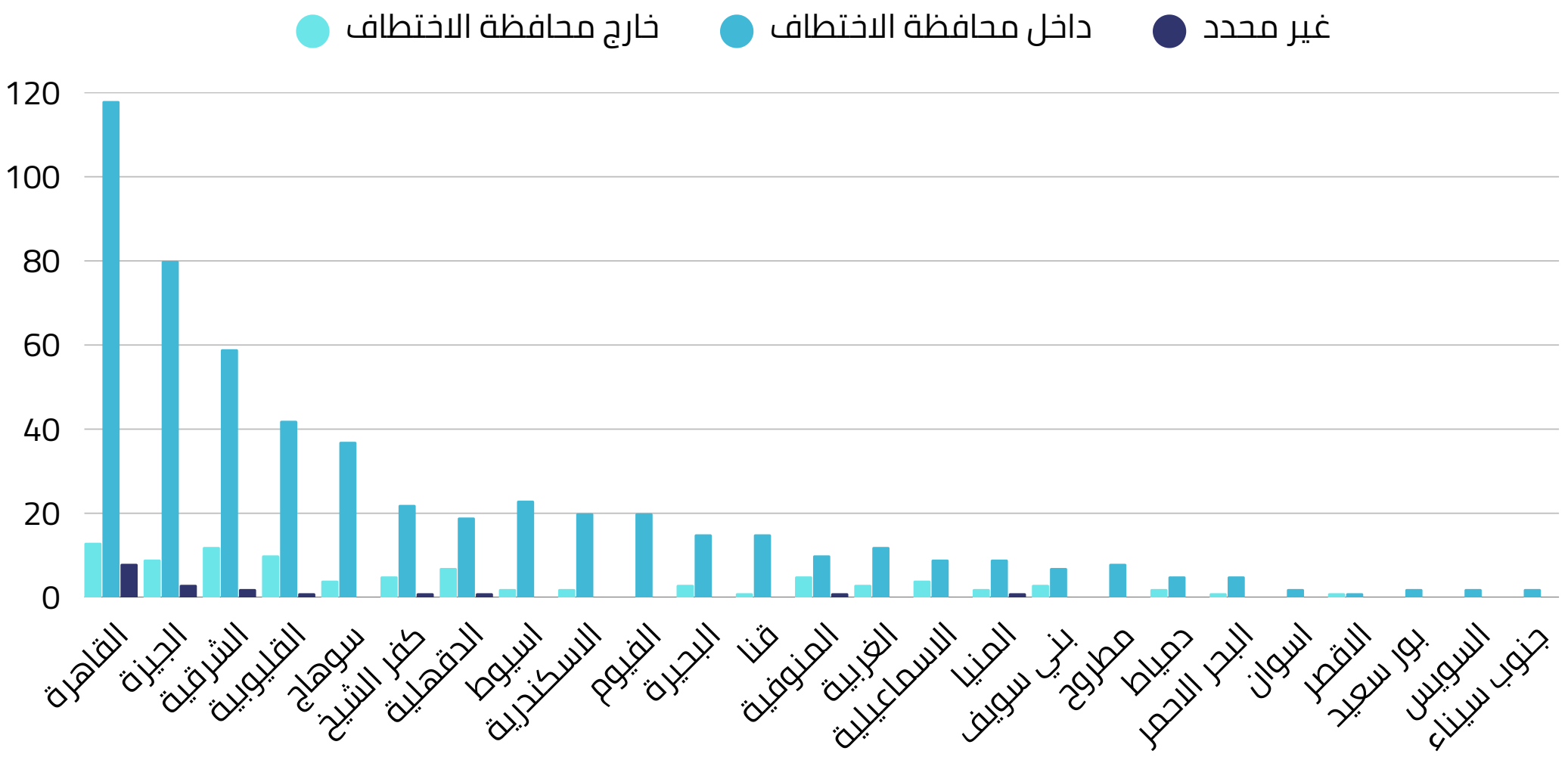

تشير البيانات إلى أن الغالبية العظمى من وقائع تحرير أو العثور على الأطفال المخطوفين تمت داخل نفس المحافظة التي وقعت فيها الجريمة, حيث تشكل هذه الوقائع 83.6% (544 من أصل 651 واقعة). هذا يعكس نمطًا محليًا في تنفيذ الجريمة, ويشير إلى أن الأطفال غالبًا ما يُحتجزون في بيئات مألوفة أو قريبة, مما يُسهل عمليات التتبع, لكنه في الوقت نفسه يُظهر ضعفًا في الحماية المجتمعية داخل تلك المحافظات.أما الحالات التي تم فيها العثور على الضحايا خارج المحافظة, فتُمثل 13.7% (89 واقعة), حيث تسجل القاهرة والشرقية والجيزة أعلى وقائع لهذا النمط. قد يرتبط ذلك بوجود شبكات أكثر تنظيمًا أو دوافع تتعلق بالاتجار أو الابتزاز. وتبقى نسبة الوقائع غير المحددة ضئيلة, حيث تصل إلى 2.8%. يُثير هذا التوزيع الجغرافي تساؤلات حول مدى تعرض الفتيات القاصرات للاحتجاز داخل البيئات الأسرية أو المجتمعية التي قد تُخفي الجريمة تحت غطاء اجتماعي مرتبط بالوصمة والعار .

المسار الجغرافي بالنسبة لاخر اجراء امام جهات الضبط / النيابة

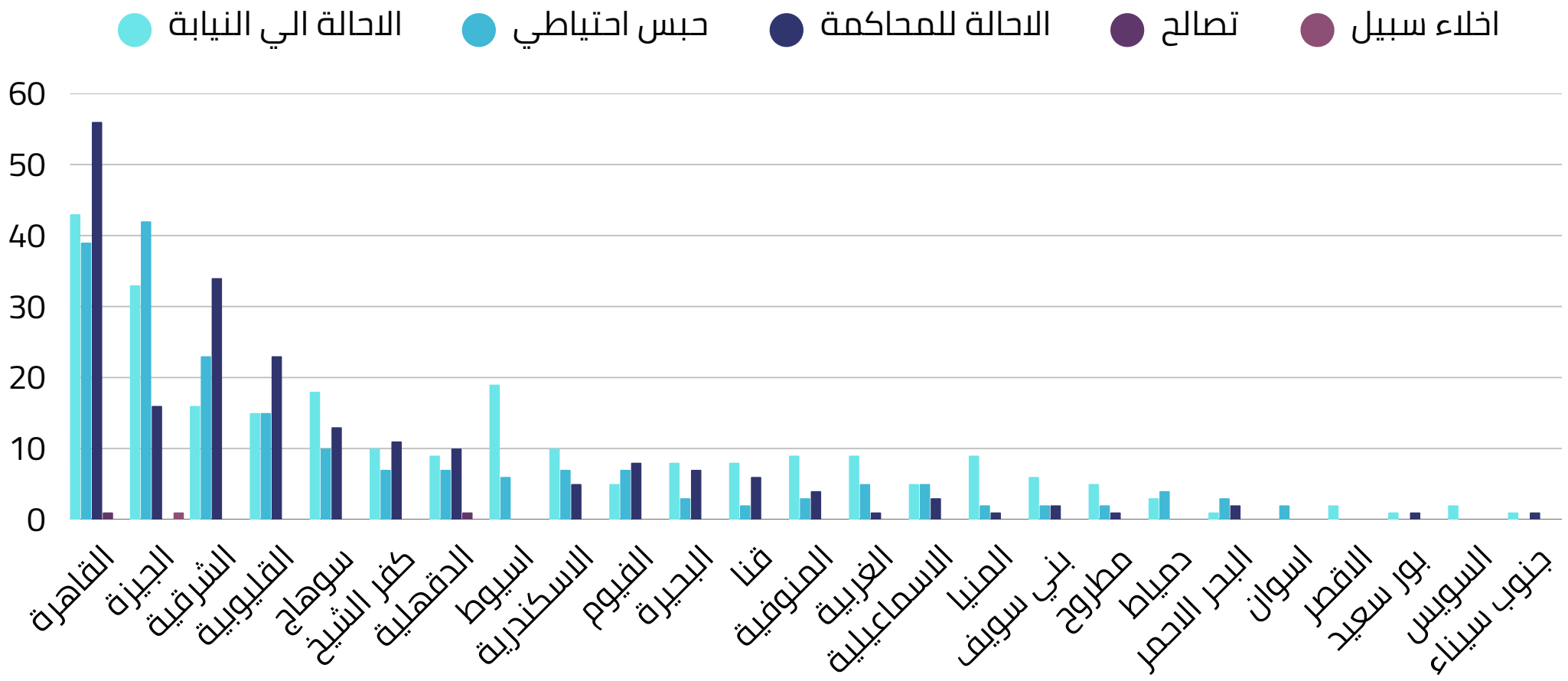

تشير البيانات عن واقع مؤلم في استجابة النظام القضائي لهذه الجرائم. حيث تشير الإحصائيات إلى أن الإجراءات القانونية المتخذة تتوزع بشكل يعكس تفاوتًا كبيرًا في الاستجابة القضائية. فقد تم إحالة 37.9% من الوقائع إلى النيابة (247 من أصل 651), بينما خضع 30.1% من المتهمين للحبس الاحتياطي (196 واقعة), وتمت إحالة 31.5% فقط للمحاكمة (205 واقعة). هذا يعني أن نسبة كبيرة من القضايا لا تصل إلى مرحلة الفصل القضائي، مما يُثير تساؤلات حول فعالية منظومة العدالة في ردع هذه الجرائم.تسجل القاهرة أعلى عدد من الإحالات للمحاكمة, حيث بلغت 56 حالة, بينما تُظهر الجيزة ارتفاعًا ملحوظًا في الحبس الاحتياطي (42 واقعة). هذه الأرقام قد تعكس اختلافًا في السياسات القضائية أو ضغطًا متزايدًا على الأجهزة الأمنية في المحافظات الكبرى.ومن اللافت للنظر أن حالات التصالح لم تتجاوز واقعتين فقط, بينما كانت هناك واقعة واحدة لإخلاء السبيل. هذا يُظهر أن هذه الجرائم تُعامل بجدية نسبية, مما يعكس أهمية التصدي لها بحزم وفعالية. إن هذه البيانات تدعو إلى إعادة تقييم الإجراءات القانونية وتعزيز آليات العدالة لضمان حماية الأطفال وضمان عدم إفلات الجناة من العقاب.

المسار الجغرافي بالنسبة لآخر حكم قضائي تم التوصل إليه

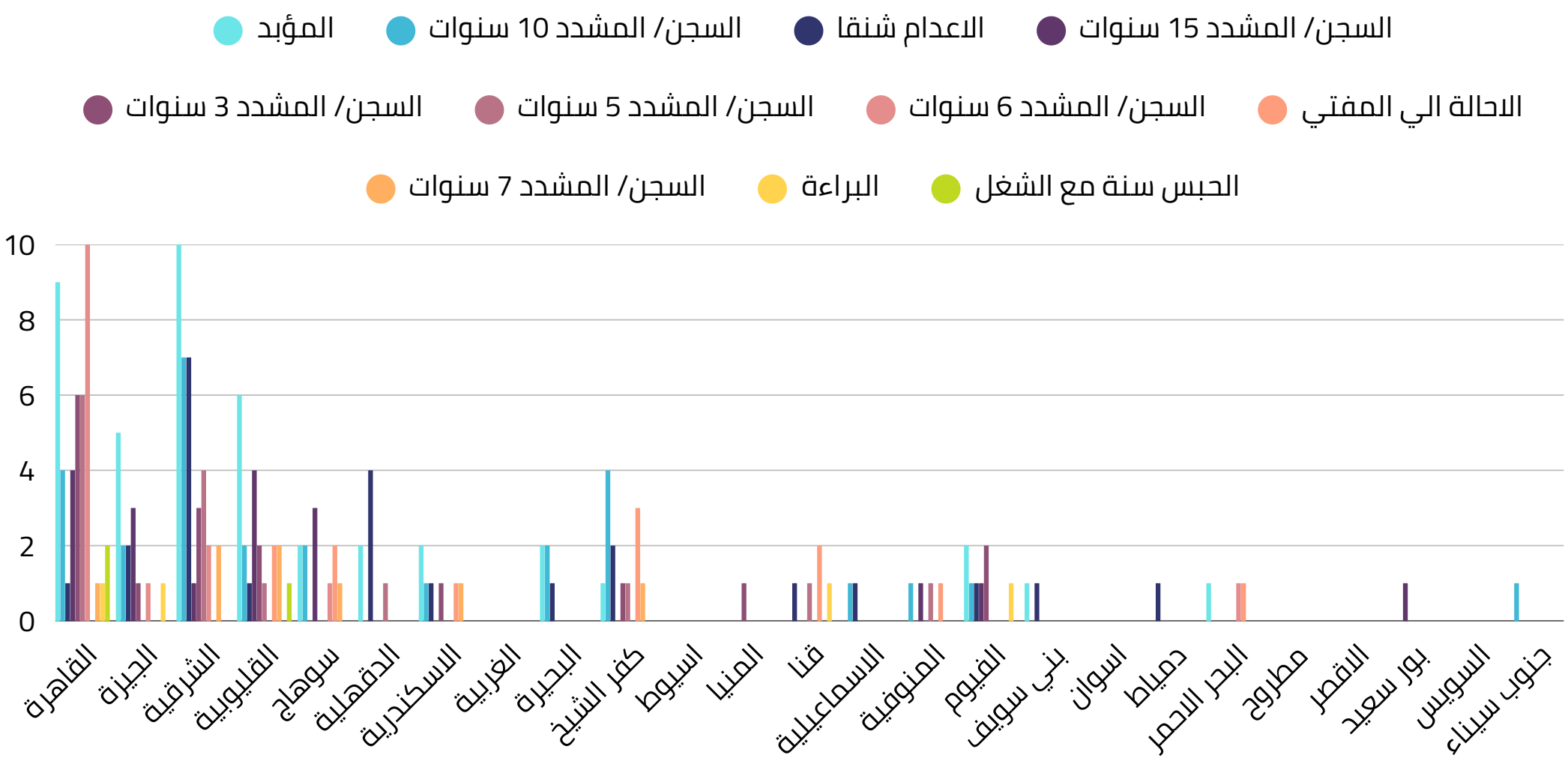

تشير البيانات عن واقع مقلق, حيث لم يتم التوصل إلى حكم قضائي نهائي في نحو 70.5% من الوقائع (459 من أصل 651). هذا يعكس بطءًا في إجراءات التقاضي أو صعوبة في الوصول إلى العدالة, وهو مؤشر خطير من ناحية حماية حقوق الأطفال والتعامل مع العنف المبني علي النوع الاجتماعي.ومن بين الأحكام الصادرة, يُلاحظ أن العقوبات الأشد مثل السجن المؤبد (43 واقعة, بنسبة 6.6%) والإعدام شنقًا (24 واقعة, بنسبة 3.7%) والإحالة إلى المفتي (12 واقعة, بنسبة 1.8%) تم تطبيقها في عدد محدود من القضايا. هذا قد يشير إلى أن الجرائم التي تصل إلى هذه المرحلة تُعتبر استثنائية أو ذات طابع عنيف ومنظم.أما الأحكام بالسجن او بالسجن المشدد لمدد تتراوح بين 3 إلى 15 سنة, فتشكل مجتمعة حوالي 14.3% من الإجمالي، مما يعكس تفاوتًا في تقدير جسامة الجريمة.

تُسجل القاهرة والجيزة أعلى معدلات الأحكام القضائية, مما يدل على تركّز الملاحقات القانونية في المحافظات الحضرية. في المقابل, تغيب الأحكام تمامًا في محافظات مثل أسيوط والغربية ومطروح, رغم وجود وقائع مسجلة, مما يثير تساؤلات حول فعالية منظومة العدالة في الأقاليم.إن هذه الأرقام تدعوا إلى ضرورة إعادة النظر في السياسات القضائية وتعزيز آليات العدالة لضمان حماية الأطفال وضمان عدم إفلات الجناة من العقاب, خاصة في المناطق التي تعاني من نقص في الملاحقات القانونية.

التقسيم السنوي بالنسبة للمسار الجغرافي (الأقاليم)

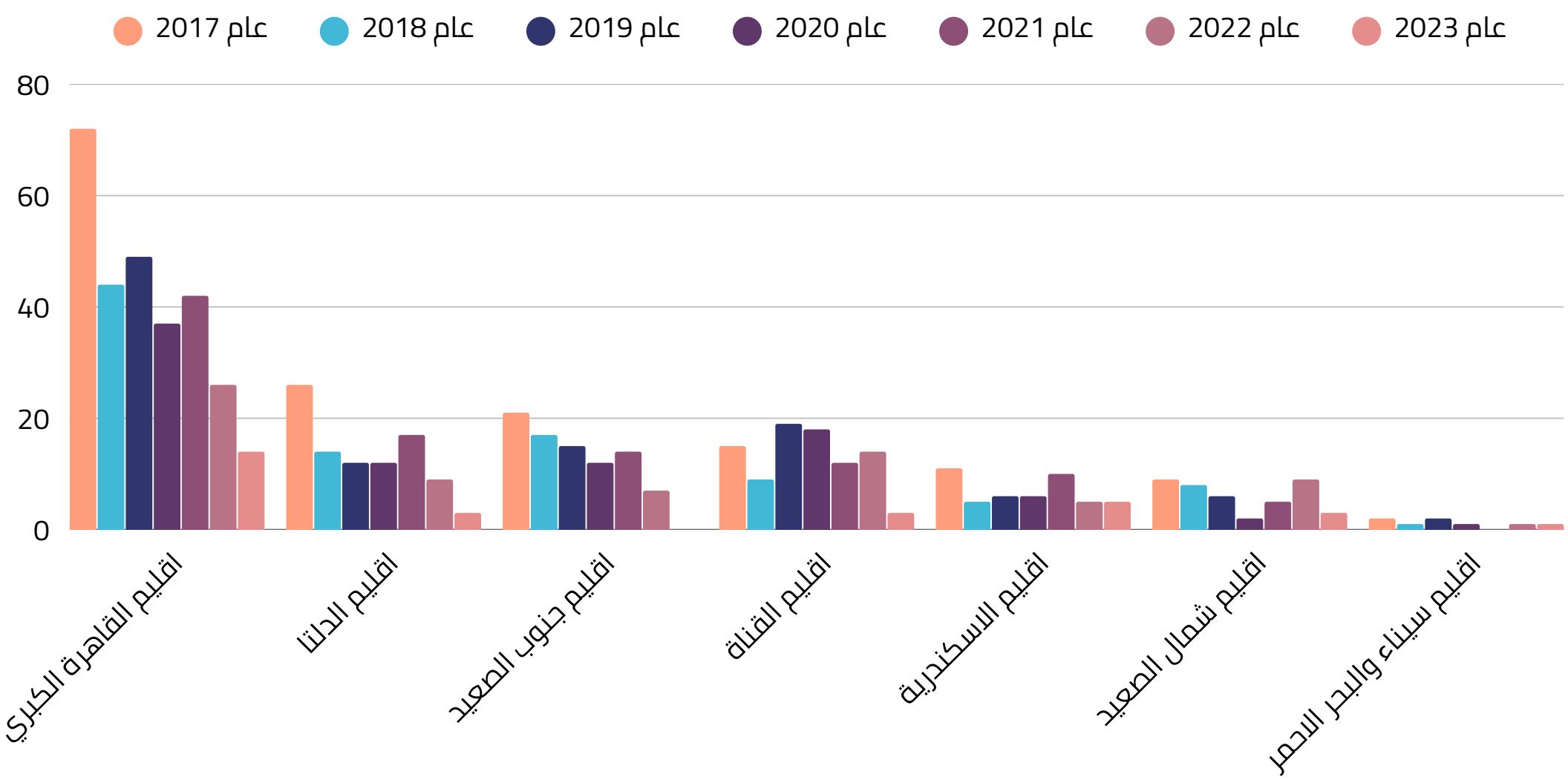

تشير البيانات إلى أن إقليم القاهرة الكبرى يحتل الصدارة في عدد الحالات المسجلة بإجمالي 284 واقعة, أي ما يعادل 43.6% من إجمالي الوقائع على مستوى الجمهورية, ما يعكس تركّز الظاهرة في المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية الحادة. ويليه إقليم الدلتا بنسبة 14.3%, ثم إقليم القناة بنسبة 13.8%, في حين تسجل أقاليم جنوب وشمال الصعيد معًا نسبة 19.7%, ما يشير إلى أن الظاهرة ليست منتشرة في المدن الكبرى فقط, بل تمتد إلى المناطق الريفية والحدودية, وإن كانت بوتيرة أقل. أما إقليم سيناء والبحر الأحمر, فقد سجل أدنى معدل بنسبة 1.2% فقط, ما قد يشير إلى ضعف آليات الرصد أو التبليغ في تلك المناطق.ومن اللافت أن جميع الأقاليم شهدت انخفاضًا تدريجيًا في عدد الوقائع عبر السنوات, حيث تراجعت من 156 واقعة في 2017 إلى 29 فقط في 2023, بنسبة انخفاض بلغت 81.4%, وهو ما قد يعكس تحسنًا نسبيًا في الاستجابة الأمنية أو تغيرًا في أنماط التبليغ مثل القدرة على الإخفاء والتكتم بشكل أقوى.

التقسيم السنوي بالنسبة لسبب الواقعة

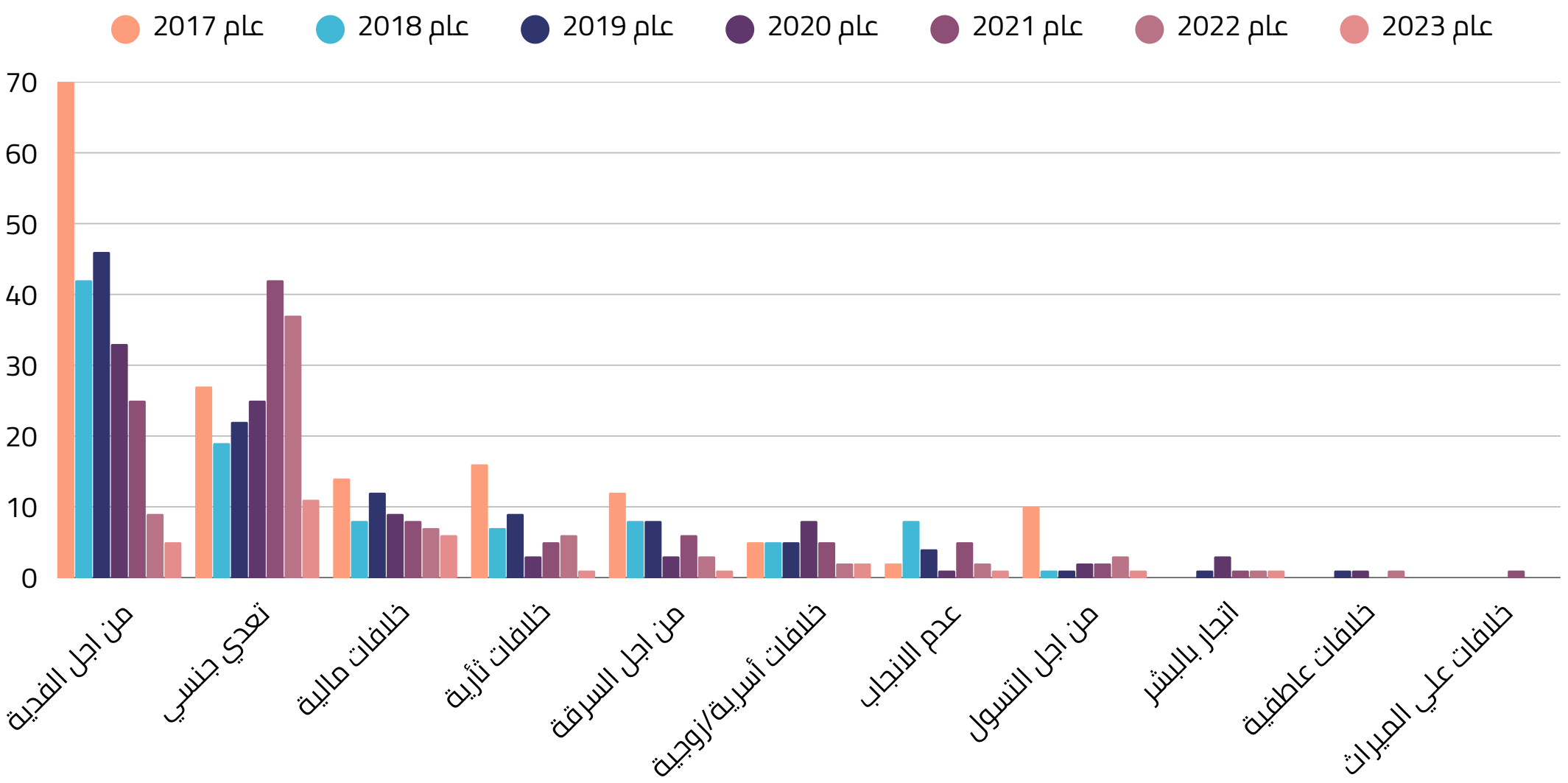

تشير بيانات الجدول التاسع عن تحولات نوعية في دوافع الجريمة, حيث تصدّرت الفدية الأسباب بنسبة 35.3% من إجمالي الوقائع (230 من أصل 651), لكنها شهدت انخفاضًا حادًا من 70 حالة في 2017 إلى 5 فقط في 2023, ما قد يعكس تحسنًا في الردع الأمني أو تغيرًا في أنماط الجريمة. في المقابل, ارتفعت وقائع التعدي الجنسي بشكل لافت, من 27 واقعة في 2017 إلى ذروتها بـ42 واقعة في 2021, ثم تراجعت إلى 11 في 2023, لتشكل ثاني أعلى سبب بنسبة 28.1%, وهو ما يُبرز خطورة العنف القائم على النوع الاجتماعي. وتُظهر الأسباب الأخرى مثل الخلافات المالية (9.8%) والثأرية (7.2%) والسرقة (6.3%) حضورًا مستمرًا, بينما تبقى دوافع مثل عدم الإنجاب (3.5%) والتسول (3.1%) والاتجار بالبشر (1.1%) أقل شيوعًا لكنها تحمل دلالات خطيرة على استغلال الأطفال, لا سيما الفتيات, في سياقات أسرية أو اقتصادية هشة. يوفي هذا السياق يستوجب تطوير سياسات حماية تستجيب للواقع المتغير وتُعزز العدالة الاجتماعية للأطفال, خصوصًا الفتيات, في مواجهة هذه الانتهاكات المتعددة الأبعاد.

التقسيم السنوي بالنسبة لتصنيف سبب الواقعة

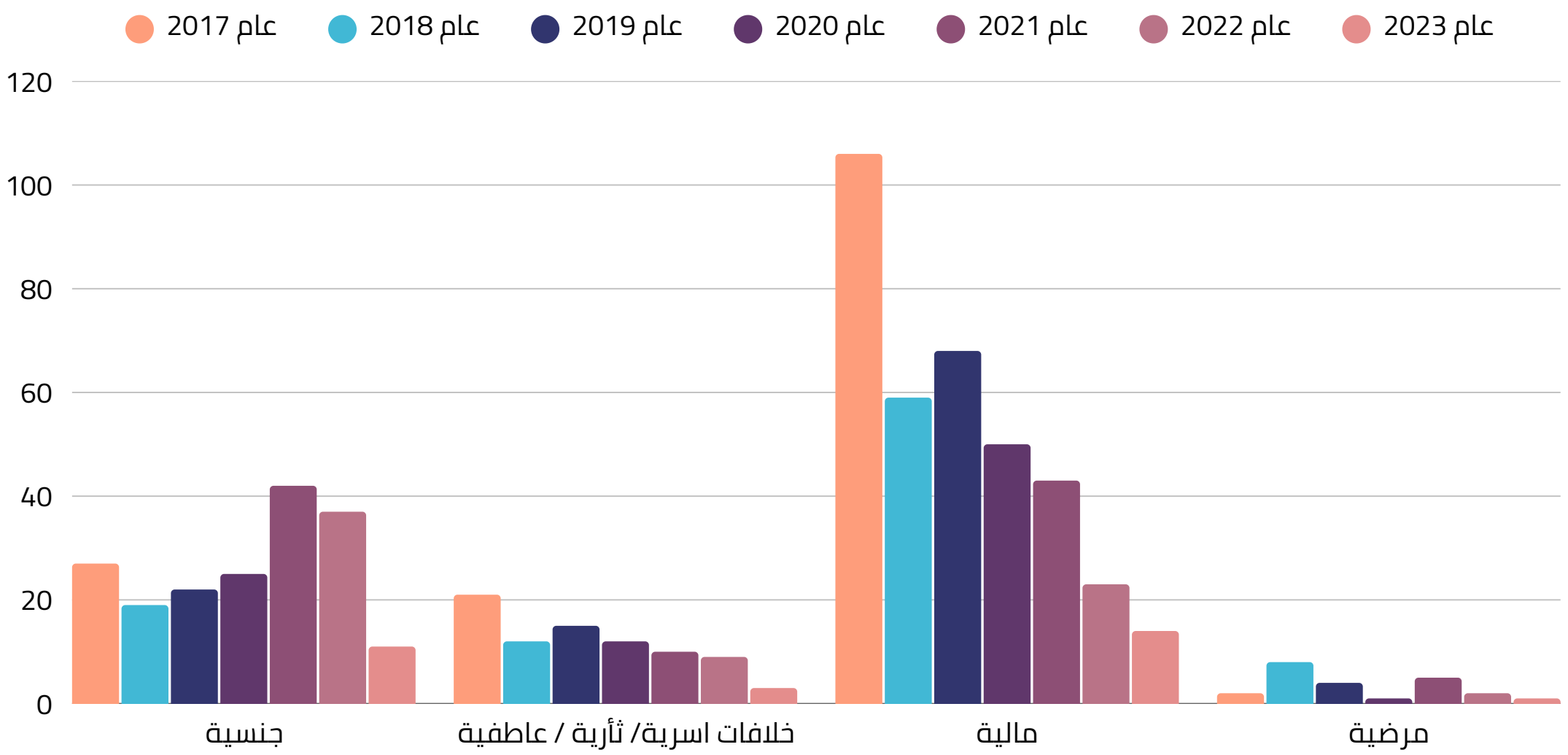

تكشف بيانات مرصد وقائع الاختطاف والفدية ضد القُصّر في مصر (2017–2023) عن أن الدوافع المالية تمثل السبب الأكثر شيوعًا بنسبة 55.8% من إجمالي الوقائع (363 من أصل 651)، مع تسجيل أعلى معدل في عام 2017 (106 واقعة)، ثم انخفاض تدريجي حتى عام 2023 (14 واقعة)، ما يعكس ارتباطًا وثيقًا بين الظروف الاقتصادية وتزايد استهداف الأطفال، خاصة في البيئات الهشة. وتأتي الأسباب ذات الطابع الجنسي في المرتبة الثانية بنسبة 28.1% (183 واقعة)، وقد شهدت تصاعدًا ملحوظًا في عام 2021 (42 واقعة)، ما يُبرز خطورة العنف القائم على النوع الاجتماعي، خصوصًا في ظل غياب التصنيف الجندري للضحايا. أما الأسباب المرتبطة بالخلافات الأسرية والثأرية والعاطفية فتشكل نسبة 12.6% (82 واقعة)، وتُظهر كيف يُستخدم الأطفال، لا سيما الفتيات، كأدوات في صراعات اجتماعية، وهو ما يُعد انتهاكًا مزدوجًا للطفولة .

التقسيم السنوي بالنسبة لنطاق العثور/ تحرير المخطوفين

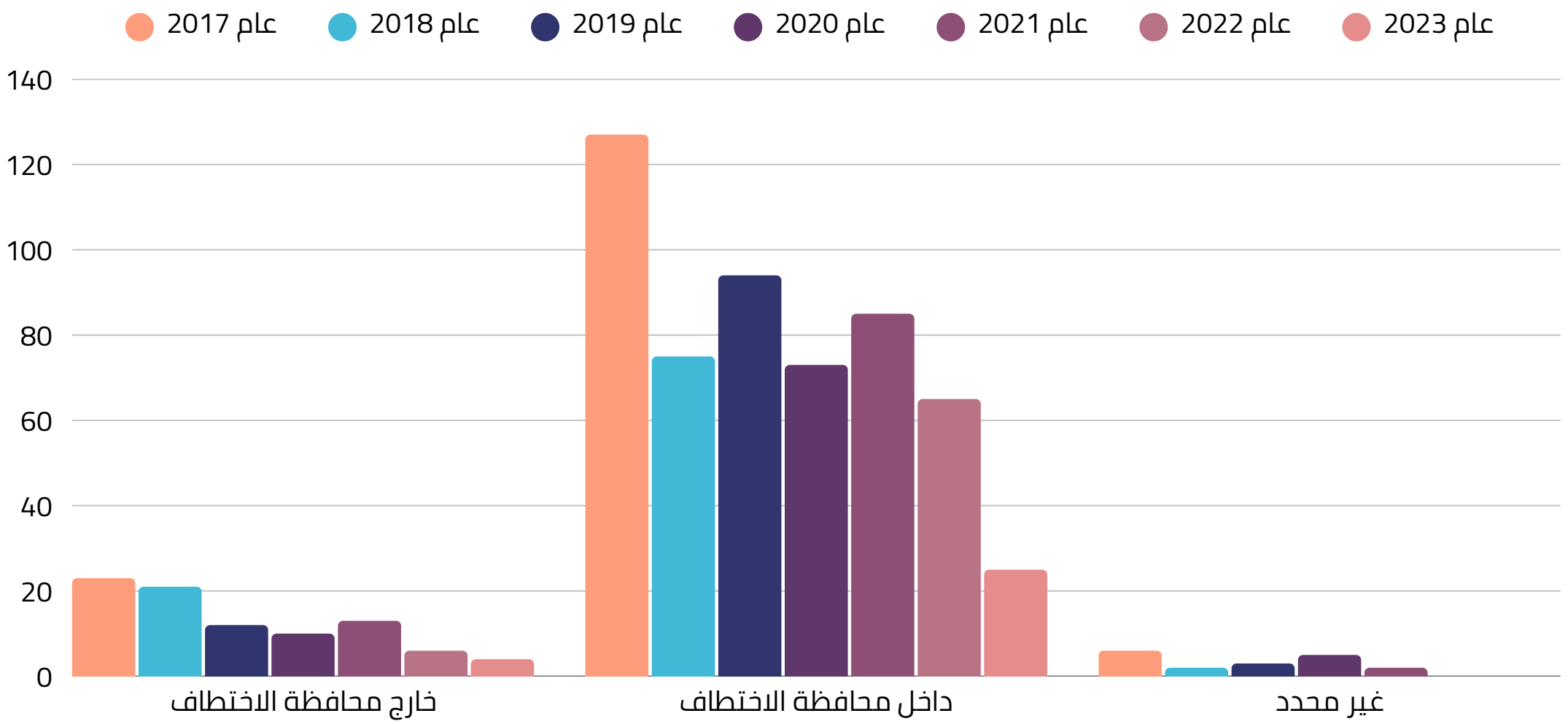

تشير البيانات فالاحصائية عن أن الغالبية العظمى من وقائع العثور أو تحرير الأطفال المخطوفين تمت داخل نفس المحافظة التي وقعت فيها الجريمة, حيث بلغت النسبة 83.6%, أي ما يعادل 544 واقعة من أصل 651. يعكس هذا النمط المحلي تنفيذ الجريمة, مما يعني أن الأطفال غالبًا ما يُحتجزون في بيئات مألوفة أو قريبة, مما يسهل عمليات التتبع. ومع ذلك, فإن هذا الوضع يُبرز ضعف الحماية المجتمعية في تلك المحافظات.

أما الوقائع التي وُجد فيها الضحايا خارج المحافظة, فتشكل 13.7%, حيث تم تسجيل 89 واقعة. وقد شهدت هذه النسبة تراجعًا ملحوظًا, حيث انخفضت من 23 واقعة في عام 2017 إلى 4 فقط في عام 2023. قد يدل هذا التراجع على تحسن في سرعة الاستجابة أو تغير في أنماط الجريمة. وتبقى نسبة الوقائع غير المحددة ضئيلة, حيث تصل إلى 2.8%.

التقسيم السنوي بالنسبة للتصنيف العددي للمخطوفين/ات

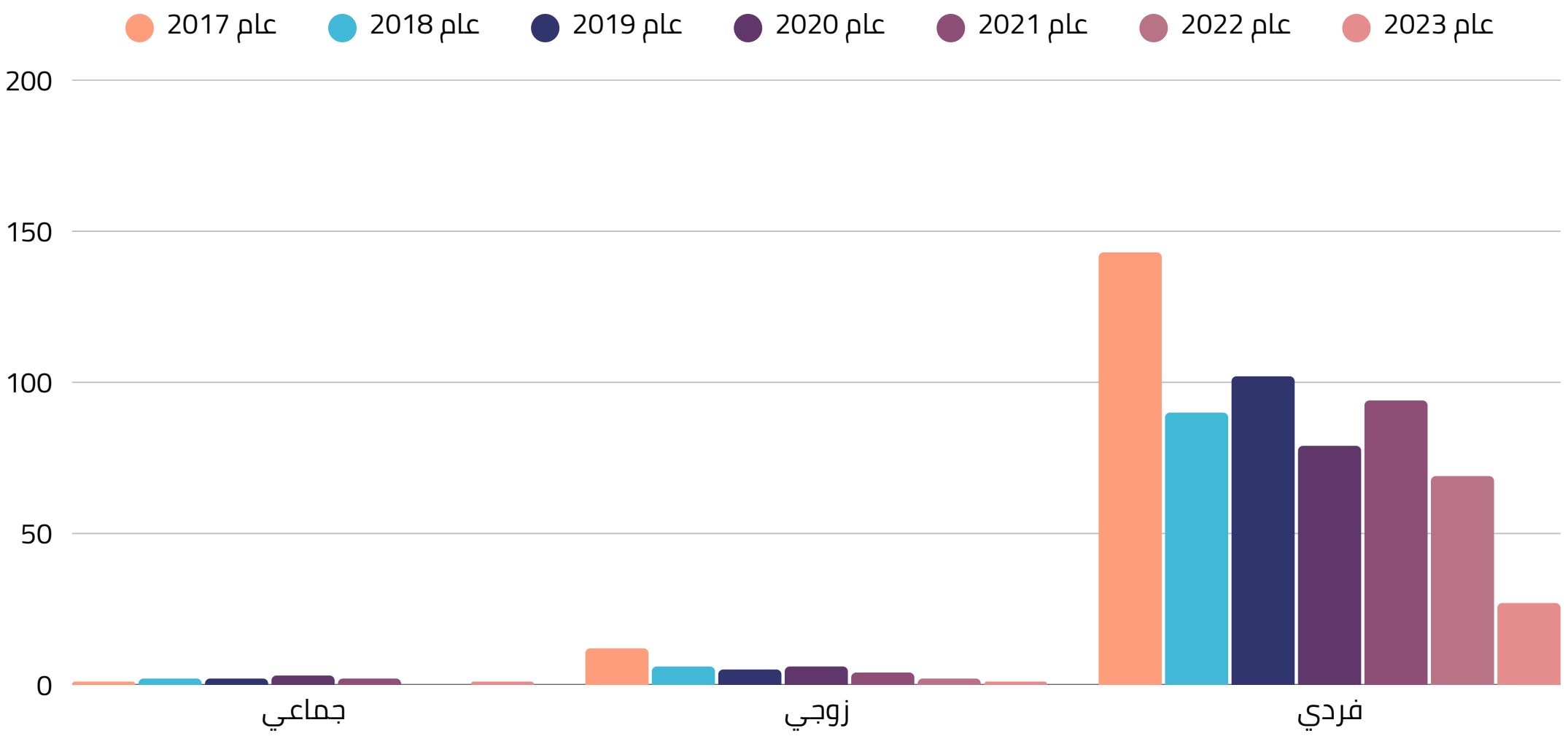

تشير الاحصائية الثانية عشر عن هيمنة النمط الفردي في استهداف الأطفال, حيث شكّلت الوقائع الفردية نسبة 92.8% من إجمالي الوقائع (604 من أصل 651), مما يعكس نمطًا ممنهجًا في اختيار الضحايا بشكل انتقائي, وغالبًا ما يكون مرتبطًا بدوافع شخصية أو جنسية أو اقتصادية,أما الوقائع الزوجية (36 واقعة, بنسبة 5.5%) والجماعية (11 واقعة فقط, بنسبة 1.7%) فتُعد هامشية, لكنها قد تشير إلى أنماط أكثر تنظيمًا أو دوافع تتعلق بالتسول أو الاتجار بالبشر ومن الملاحظ أن النمط الفردي ظل ثابتًا عبر السنوات, رغم التراجع العام في عدد الوقائع من 156 واقعة في 2017 إلى 29 فقط في 2023, بنسبة انخفاض بلغت 81.4%, ما قد يعكس تحسنًا في الاستجابة الأمنية أو تغيرًا في طرق وأنماط التبليغ.

ثانيا:المسار الجغرافي (المحافظات) بالنسبة لنوع القتلي

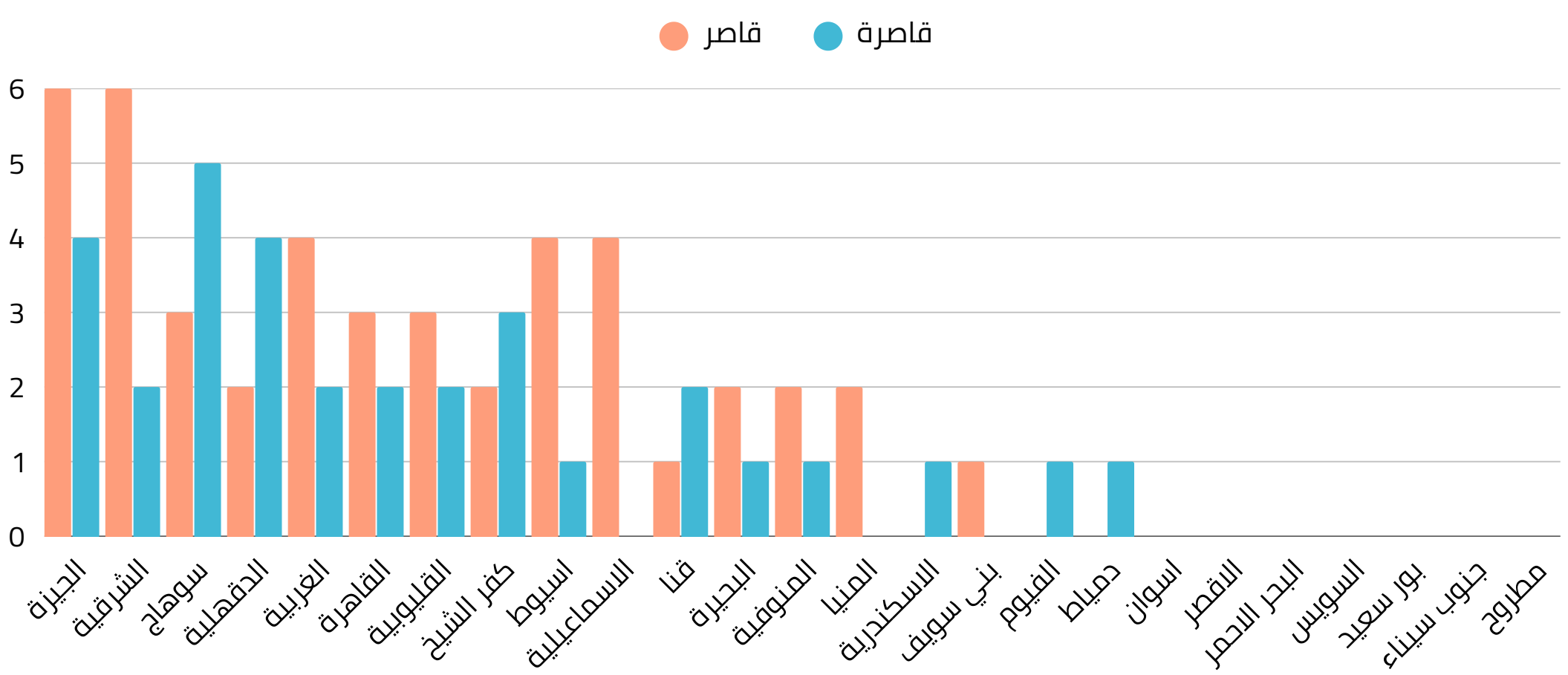

- مرصد حالات الاختطاف والفدية ضد القصر (2023/2017) - الحالات

تشير البيانات الإحصائية لحالات الاختطاف والفدية خلال الفترة من 2017 إلى 2023 أن الذكور القصر يشكلون النسبة الأكبر, حيث بلغت 58.4% (45 حالة) مقارنة بـ 41.6% للقاصرات الإناث (32 حالة),على الرغم من أن السرديات التقليدية تميل إلى تصوير الفتيات كضحايا رئيسيات, إلا أن الأرقام تشير إلى أن الذكور هم الأكثر تعرضًا للاختطاف, مما يستدعي إعادة التفكير في المفاهيم السائدة حول الجندر والعنف و يمكن تفسير ارتفاع حالات الذكور بعدة عوامل, منها حرية الحركة الأكبر التي يتمتعون بها مقارنة بالفتيات, وهو ما يعد امتيازًا ولكنه أيضًا مصدر خطر. بالإضافة إلى ذلك, تُعتبر القيمة الاقتصادية للذكور في المجتمع الأبوي, بوصفهم "معيلين مستقبليين", سببًا يجعل الفدية المطلوبة مقابلهم أكثر ربحًا للجناة.

كما يلعب عامل الوصمة دورًا في تقليل البلاغات المتعلقة بالفتيات, حيث قد تتردد الأسر في الإبلاغ عن حالات اختطاف مرتبطة بالإناث خوفًا على "السمعة", مما يشير إلى أن الظاهرة قد تكون أكبر من الأرقام المسجلة.

ومن الناحية الجغرافية, تركزت الحالات في محافظات الصعيد والدلتا, مثل الجيزة والشرقية وسوهاج, مما يعكس بعدًا طبقيًا واقتصاديًا يرتبط بقدرة الأسر على دفع الفدية. في المقابل, هناك غياب شبه تام للحالات في المحافظات الحدودية, حيث يسود منطق الاتجار والتهريب.
وبالتالي تكشف هذه البيانات عن تعقيد الظاهرة, إذ يتداخل الدافع الاقتصادي مع الجندري: فبينما يُعتبر الدافع المالي المحرك الأساسي للجريمة, تتحدد آليات الاستهداف والتنفيذ بوضوح وفقًا للجندر, مما يعيد إنتاج البنية الأبوية التي تمنح الذكور قيمة اقتصادية وتجعل الفتيات ضحايا صامتات تحت وطأة الخوف من الوصمة.

المسار الجغرافي (المحافظات) بالنسبة للتصنيف الوظيفي للقتلي

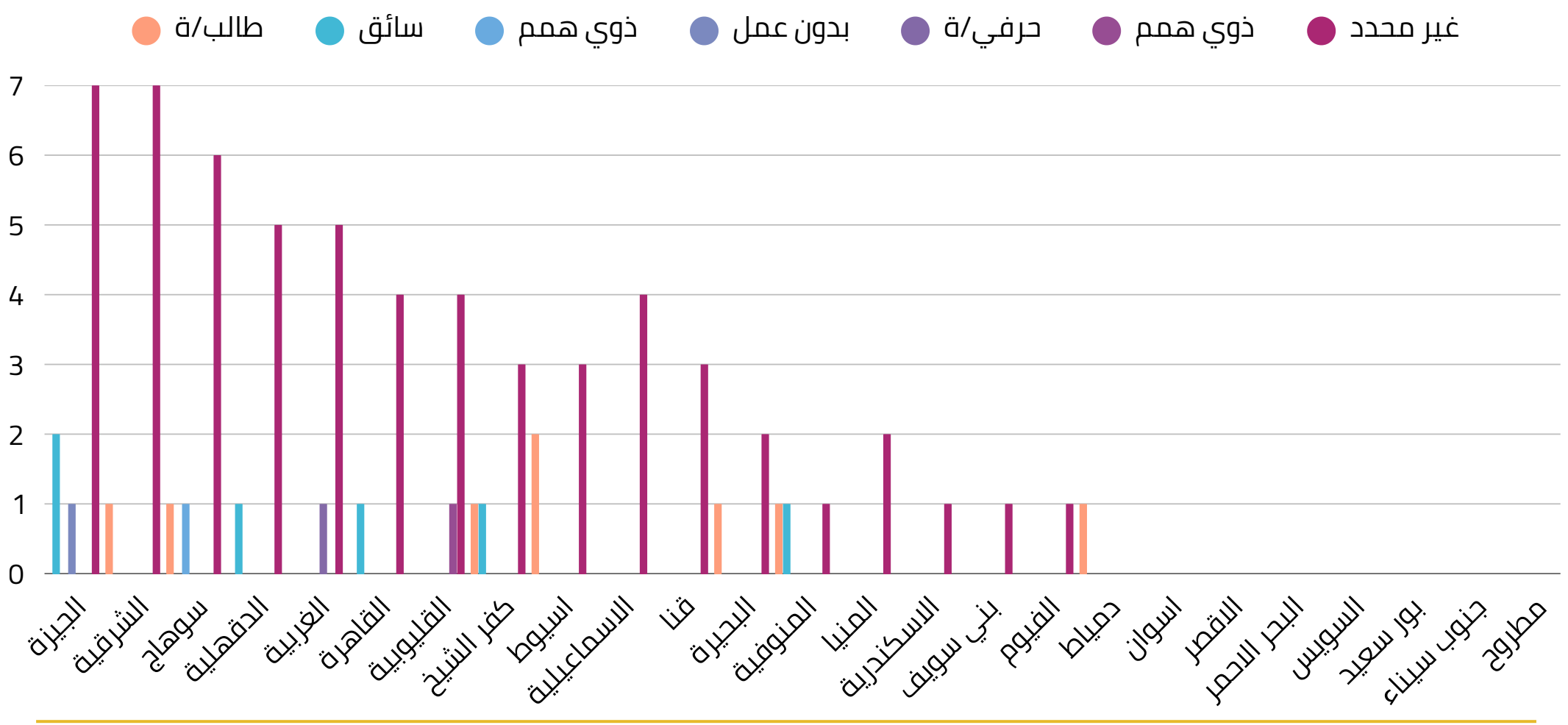

تكشف بيانات الحالة الوظيفية للقصر الذين تعرضوا للاختطاف مشكلة كبيرة تتمثل في ارتفاع نسبة الحالات المصنفة تحت فئة "غير محدد", حيث تصل هذه النسبة إلى 76.6%. هذا الأمر يثير تساؤلات مهمة, لأن الوضع الطبيعي للأطفال في هذه الفئة العمرية يجب أن يكون واضحًا, سواء كانوا في مرحلة الدراسة أو العمل أو في مرحلة ما قبل المدرسة. كما تُظهر البيانات وجود تحيز جندري في عملية التوثيق, حيث تُسجل أوضاع القُصَّر الذكور بشكل أكثر وضوحًا من الجهات المختصة وهذا يعكس قيمة اجتماعية تُعطى للذكور باعتبارهم مستقبل الأسرة وركيزتها الاقتصادية. في المقابل, تُدمج هويات القاصرات غالبًا تحت فئة "غير محدد", وذلك في إطار ما يُعتبر حماية لسمعة الأسرة هذه الثقافة تعيد إنتاج فكرة تُفضل "الشرف" على حياة الفتاة أو حقها في الاعتراف بهن كضحايا لهن هوية واضحة بالإضافة إلى ذلك, فإن وجود قصر مصنفين كـ "سائق" أو "حرفي" يُشير إلى ظاهرة عمالة الأطفال, مما يعرضهم لمخاطر إضافية من الاستغلال والعنف.

تُعتبر الفئة المصنفة كـ "طالب/ة" (8 حالات فقط) مؤشرًا على المسار التنموي الطبيعي للأطفال، ومع ذلك، فإن تسجيل حالات اختطاف لفتيات طالبات، كما حدث في أسيوط، يكشف عن عنف مضاعف يقطع مسارهن التعليمي، مما يحرمهن من مستقبل كان يُفترض أن يحميه التعليم. وبالتالي، فإن غياب تحديد الهوية في التوثيق، مع بروز مؤشرات عمالة الأطفال واستهداف الفتيات المتعلمات، يعكس تداخلًا واضحًا بين البنية الأبوية والإهمال المؤسسي، مما يُكرس هشاشة القصر أمام جرائم الاختطاف.

المسار الجغرافي بالنسبة لوسيلة القتل

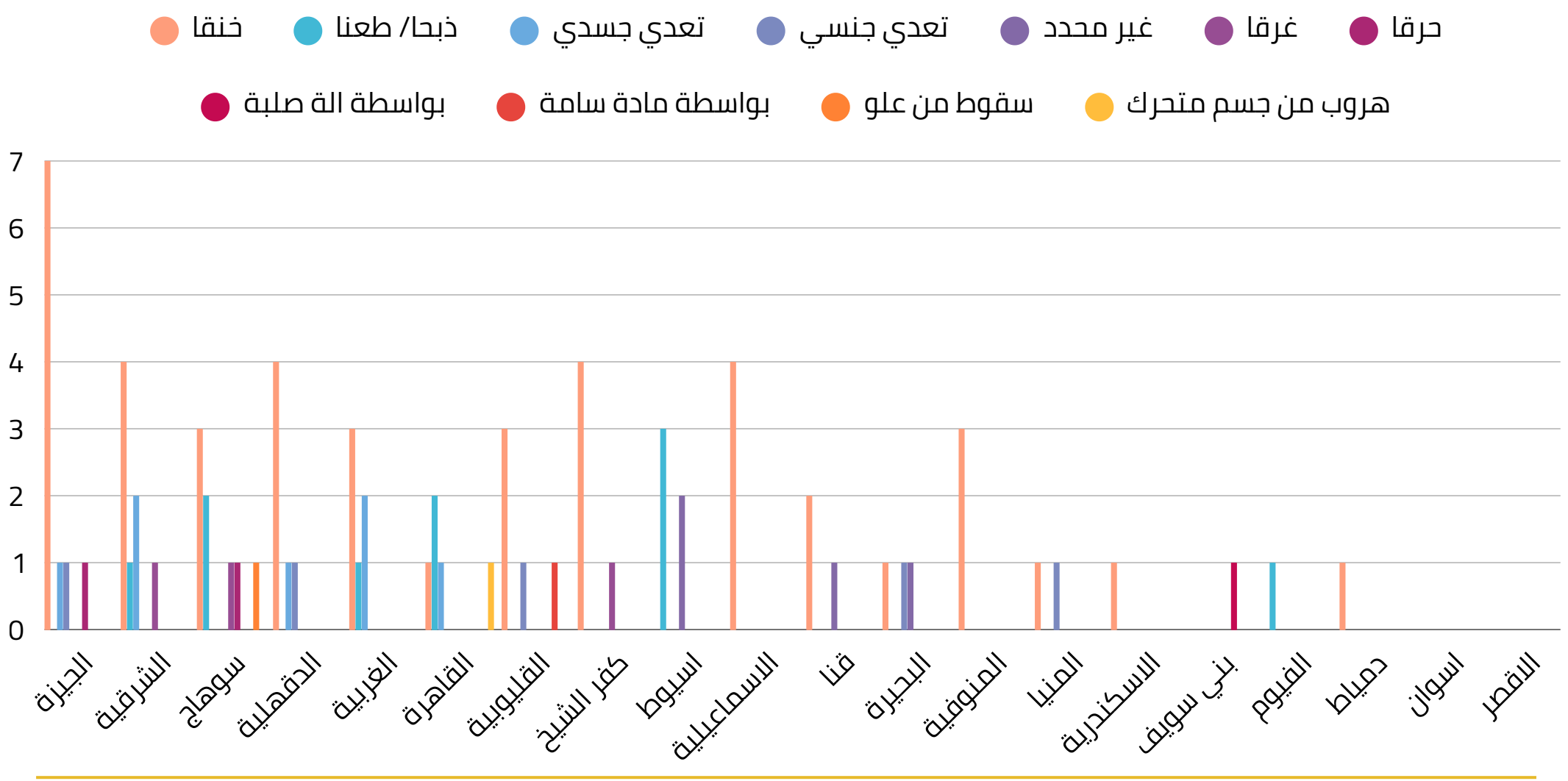

تشير بيانات وسائل القتل في قضايا الخطف والفدية ضد القصر إلى أن الخنق هو الوسيلة الأكثر شيوعًا, حيث يمثل 54.5% من الحالات. هذا يعكس طبيعة الجريمة التي ترتبط غالبًا بالفضاءات الخاصة وبعلاقات القرب والثقة, فالخنق يعتبر وسيلة صامتة وحميمية تتطلب سيطرة جسدية كاملة, وتُستخدم لإخفاء الجريمة بعيدًا عن الأنظار. وهذا النمط يكشف أن الخطر الأكبر على الأطفال، وخاصة الفتيات, لا يأتي من الغرباء في الشارع كما توحي الكثير من السرديات الاجتماعية, بل من داخل الدوائر القريبة من الأسرة.

في المقابل, تُظهر البيانات أن الذبح والطعن, وهما وسيلتان أكثر وحشية, تركزت في محافظات الصعيد, حيث تُعتبر هذه الأفعال عقابية وطقوسية تستهدف الجسد لإرسال رسالة رادعة. أما حالات الغرق والحرق، رغم محدوديتها, فتظهر نمطًا آخر من العنف يهدف إلى محو هوية الضحية عبر تدمير الجسد, مما يعوق عملية التعرف عليها, وهي سمات مرتبطة بجرائم الشرف أو الاتجار.

من الملاحظ أن عدد الحالات الموثقة تحت بند "تعدي جنسي" منخفض بشكل لافت, حيث لا يتجاوز 5 حالات فقط. وهذا يشير إلى أن الكثير من الضحايا يُقتلن مرتين: جسديًا عبر العنف المادي، ورمزيًا عبر محو الدوافع الجنسية الحقيقية من السجلات الرسمية هذه الطريقة تمنح الجناة حصانة وتمنع الضحايا من نيل العدالة.

عند مقارنة الفئات الجندرية, نجد أن القُصَّر الذكور غالبًا ما تُوثق هوياتهم المهنية أو التعليمية, مما يمنحهم حضورًا إحصائيًا واضحًا بينما تُمحى هويات القاصرات تحت بند "غير محدد", ويُقتلن بوسائل حميمة داخل المجال الخاص, مع التعتيم على دوافع العنف الجنسي وهذا يعيد إنتاج التحيز الجندري في مستويات التوثيق والتفسير القانوني والاجتماعي للجريمة.

التقسيم السنوي بالنسبة لنوع القتلي

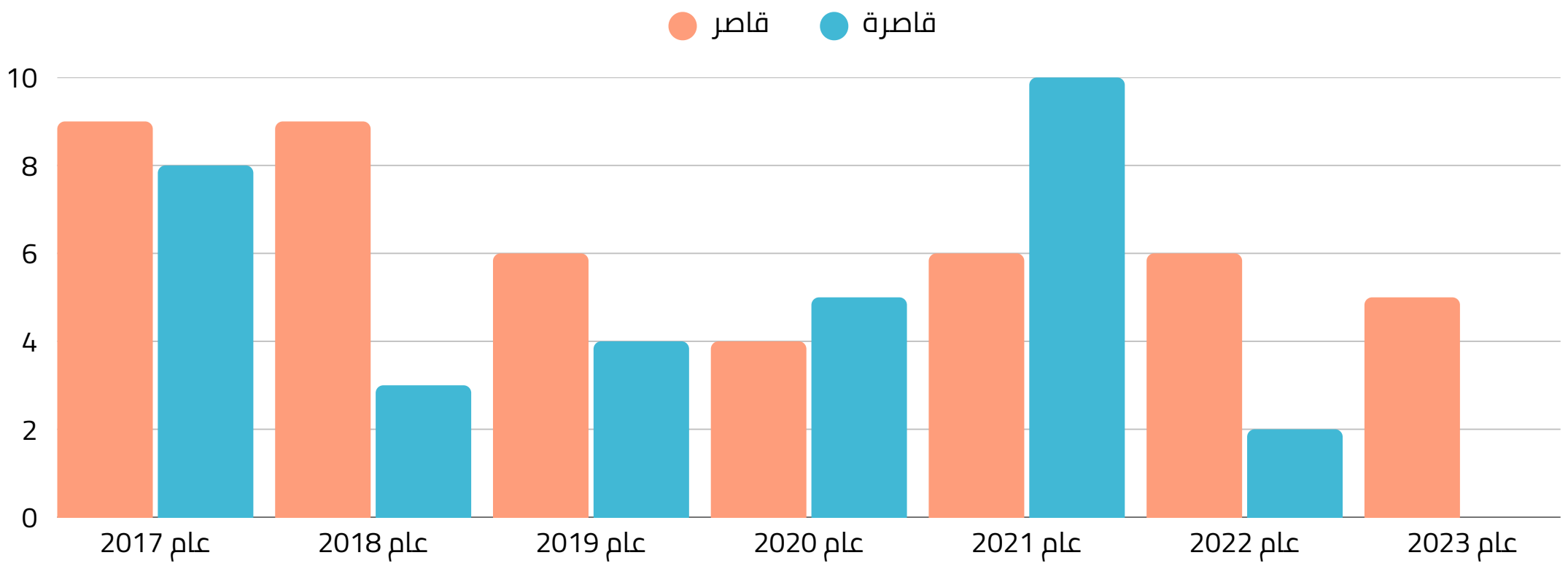

يكشف التوزيع الزمني للحالات خلال الفترة من 2017 إلى 2023 عن وجود ارتباط وثيق بين الأزمات المجتمعية الكبرى وأنماط العنف القائم على النوع الاجتماعي. فقد تراجع عدد الحالات المبلغ عنها من 17 حالة في عام 2017 إلى 5 حالات فقط في عام 2023 , ورغم أن هذا قد يُعتبر تطورًا إيجابيًا في آليات التوعية والرقابة, فإن الاحتمال الأكثر ترجيحًا هو ضعف التغطية الإعلامية أو تكثيف استراتيجيات التعتيم الاجتماعي, خاصة في المناطق النائية عن المراكز الحضرية والتي لها طابع ابوي صارم ومعقد.

بلغت الجرائم ذروتها في عام 2017, والتي يمكن تفسيرها بتزايد الاهتمام الإعلامي مع بدء الرصد المؤسسي لهذه الظاهرة. أما الذروة الثانية, والأكثر أهمية فكانت في عام 2021, حيث شهدت الأرقام قفزة مفاجئة إلى 16 حالة بعد انخفاض نسبي في عامي 2019 و2020 حيث تتزامن هذه الذروة مع مرحلة ما بعد الإغلاق المرتبط بجائحة كورونا, حيث كشف رفع القيود وعودة التفاعلات الاجتماعية عن تراكم الجرائم التي حدثت خلال فترة الحبس المنزلي وقد كانت الفتيات القاصرات الأكثر تأثرًا, حيث سجلن أعلى حصيلة لهن في ذلك العام (10 حالات).

هذا الوضع يعكس بوضوح كيف أدى الضغط النفسي والاقتصادي وبقاء الضحايا بالقرب من المجرمين في وقت الاغلاق الناتج عن الجائحة إلى تفاقم العنف الأسري، الذي ظل صامتًا أثناء الإغلاق وظهر لاحقًا مع رفع الحظر المنزلي. بعد عام 2021 شهدت البيانات انخفاضًا حادًا في أعداد الضحايا الإناث، لتصل إلى الصفر في عام 2023. هذا الاتجاه يصعب اعتباره انعكاسًا للواقع، بل يُظهر غياب التغطية الإعلامية وتطور آليات التكتم الأسري والمجتمعي التي تُخفي الجرائم وتمنعها من الوصول إلى المجال العام.

وبالتالي، فإن التحليل الزمني لا يسلط الضوء فقط على ديناميكيات العنف، بل يكشف أيضًا عن هشاشة أنظمة التوثيق والإبلاغ. كما يؤكد أن الأزمات الكبرى مثل جائحة كورونا تعيد تشكيل أنماط العنف الجندري وتكشف عن تراكمات كامنة تحتاج إلى معالجة.

التقسيم السنوي بالنسبة لوسيلة القتل

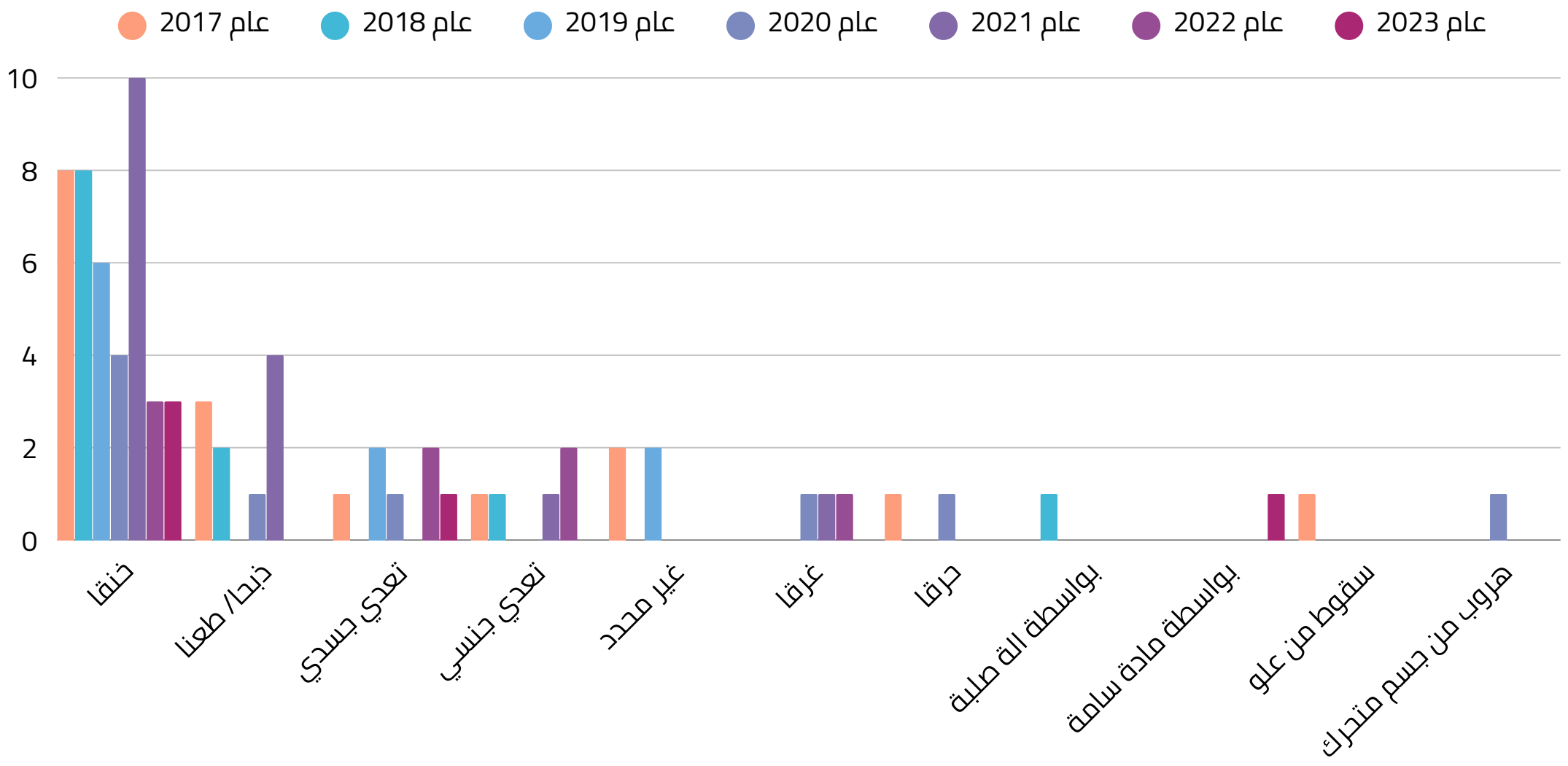

تكشف بيانات حالات القتل المرتبطة بالاختطاف خلال الفترة من 2017 إلى 2023 تسجيل 77 حالة, مع ذروتين ملحوظتين في عامي 2017 و2021. لكن الانخفاض الذي تلا ذلك يبدو أكثر ارتباطًا بالتعتيم الإعلامي بدلاً من كونه تراجعًا حقيقيًا في الجريمة.

تُعتبر وسيلة الخنق هي الأكثر شيوعًا, حيث تمثل 54.5% من الحالات هذه الوسيلة تعكس نوعًا من السيطرة الجسدية المباشرة وغالبًا ما تستهدف القاصرات في المجال الخاص, من قِبل أشخاص معروفين أو أقارب للضحايا . في المقابل يظهر الذبح والطعن اللذان يمثلان 13% من الحالات, عنفًا دمويًا علنيًا يستهدف الذكور, وعادة ما يكون ذلك في سياقات ثأرية أو نزاعات مجتمعية.

من جهة أخرى، فإن حالات القتل المرتبطة بالتعدي الجنسي، التي سجلت فقط 5 حالات، تبدو أقل بكثير مما كان ما كان متوقع وهذا يشير إلى وجود تواطؤ مؤسسي وثقافي يساهم في محو الدوافع ذات الطابع الجنسي للجريمة، مما يحمي الجناة ويخفي الوصمة التي قد تطال الفتيات.

كما تعكس حالات الحرق والغرق والسم محاولات لمحو الجسد ذاته، وإسكات الضحية مرتين، سواء على الصعيد المادي أو الرمزي. ومن منظور نسوي،تُظهر هذه الأنماط أن العنف ضد الفتيات يُمارَس كوسيلة للسيطرة على أجسادهن و إخضاعهن داخل المجال الخاص، بينما يُمارس ضد الذكور كجزء من صراعات علنية على السلطة والموارد. وهذا يبرز أن الجندر ليس مجرد متغير إحصائي بل هو عامل محدد لطبيعة الجريمة وأدواتها.

سبب الواقعة بالنسبة لنوع القتلي

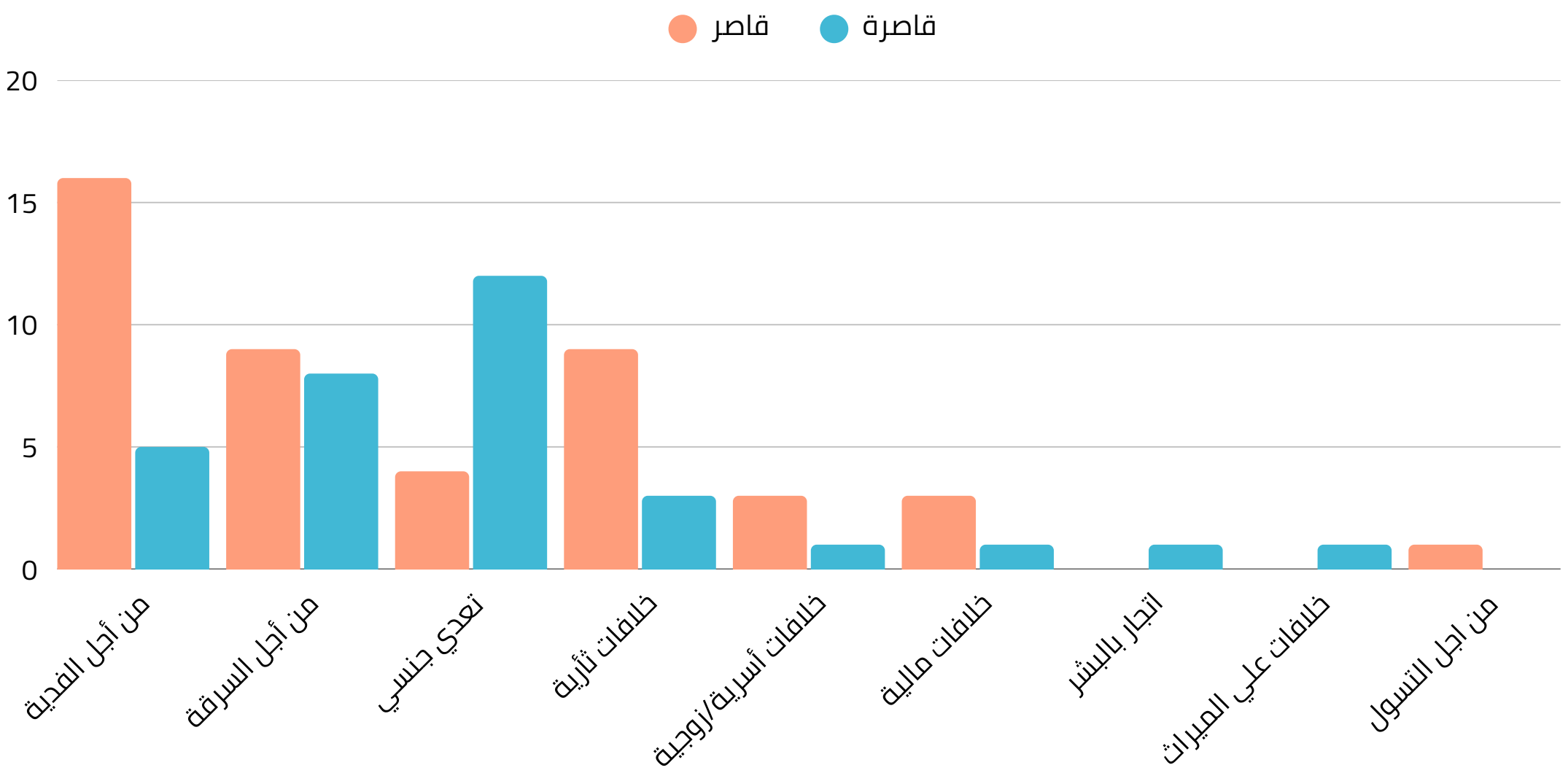

كشف بيانات أسباب القتل المرتبطة بجرائم الاختطاف عن تسجيل 77 حالة خلال الفترة 2017–2023, شكّل فيها الذكور الأغلبية بنسبة 58% مقابل 42% للإناث. ويظهر أن الدوافع الاقتصادية والثأرية هي الأكثر ارتباطًا بالذكور؛ إذ مثلت الفدية وحدها 36% من أسباب قتلهم، إضافة إلى ارتباطهم بقوة بسياقات الثأر العائلي والمجتمعي (9 حالات من أصل 12). هذا يعكس موقع الذكور في بنية السلطة الأبوية باعتبارهم أدوات للتبادل المالي أو أطرافًا مباشرة في صراعات الشرف والدم. في المقابل، تُظهر بيانات القاصرات أن العنف الجنسي هو السبب الأبرز لقتلهن (38%), حيث شكّلن ثلاثة أرباع حالات "التعدي الجنسي القاتل"، وهو ما يوضح أن أجساد الفتيات تُستهدف بوصفها مواقع للهيمنة والسيطرة بينما تأتي الدوافع المالية والسرقة في مرتبة أقل.

اللافت أن بعض الأسباب النادرة ظهرت حصريًا مع القاصرات مثل الاتجار بالبشر والميراث، ما يشير إلى هشاشة مضاعفة لهن في دوائر الاستغلال الاقتصادي والرمزي ومن منظور نسوي، فإن هذه الأرقام تكشف أن القتل ليس مجرد فعل عنيف بل انعكاس لبنية جندرية أعمق: فالذكور يُقتلون بوصفهم ممثلين لقيمة اقتصادية أو أطرافًا في صراعات جماعية، بينما تُقتل الإناث أساسًا بوصفهن أجسادًا قابلة للانتهاك أو للتخلص منها حين تشكل تهديدًا للنظام الأبوي.

تصنيف سبب الواقعة بالنسبة لنوع القتلي

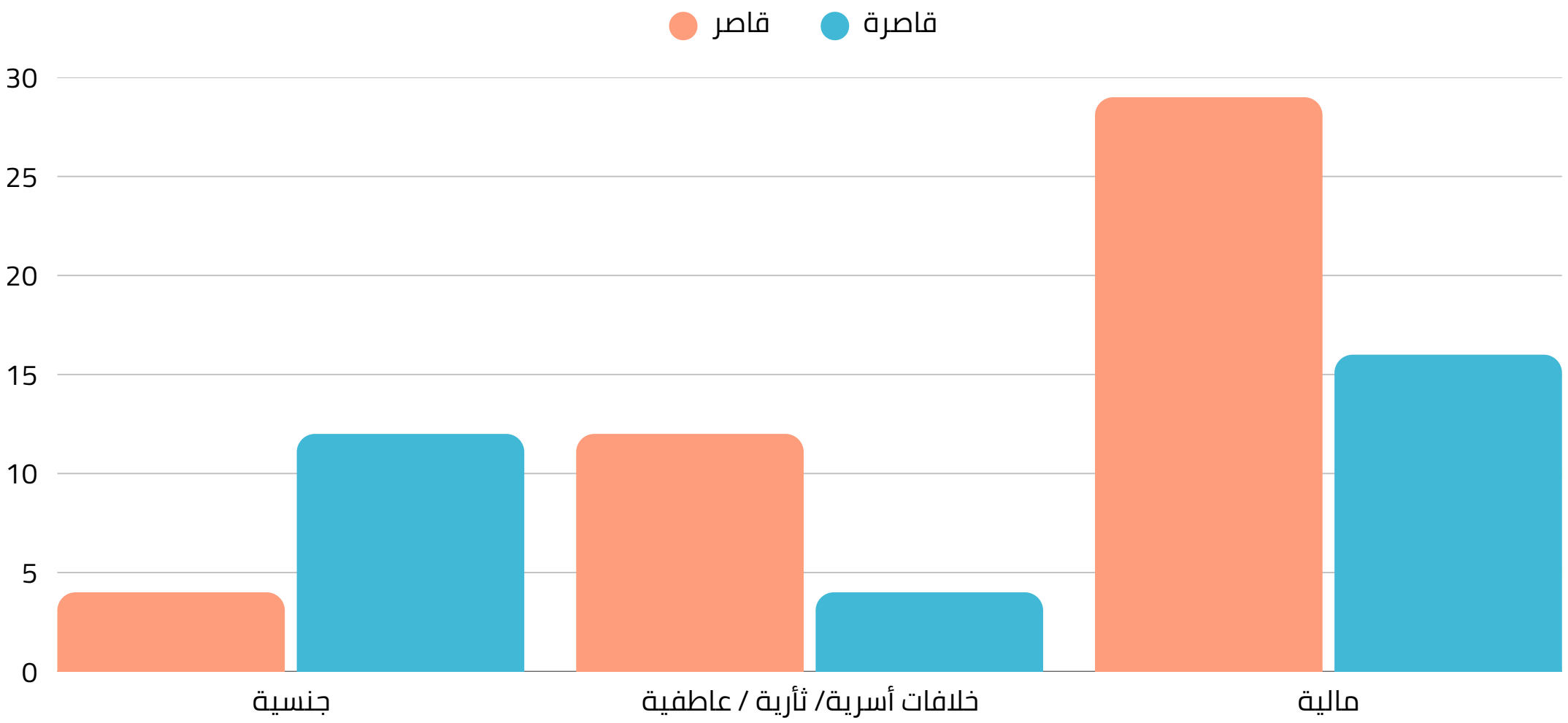

تكشف بيانات الجدول السابع أن إجمالي حالات القتل بلغ 77 حالة, توزعت بنسبة 58% على القُصَّر الذكور و42% على القاصرات الإناث. وقد شكلت الدوافع المالية السبب الأبرز (58% من الإجمالي), تلتها الأسباب الجنسية (21%) والخلافات الأسرية أو الثأرية أو العاطفية بالقدر نفسه (21%). ويكشف التوزيع الجندري عن اختلاف واضح في أنماط الاستهداف: إذ يُقتل الذكور غالبًا في سياق العنف الاقتصادي (64%) أو النزاعات الأسرية والثأرية (27%), وهو ما يعكس موقعهم داخل بنية المجتمع الأبوي كأصل اقتصادي وفاعل مباشر في دوائر الصراع. أما القاصرات, فقد ارتبطت حالات قتلهن أساسًا بالعنف الجنسي (38%) يليه العنف المالي (50%), فيما جاءت الخلافات الأسرية أو العاطفية في مرتبة متأخرة (12%). ويؤكد هذا أن أجساد الفتيات تُستهدف أولًا بوصفها موضوعًا للانتهاك والسيطرة, بينما يُعامل الذكور كوسائل تبادل أو أطراف نزاع.

ورغم هذه الفوارق، يظل العامل المالي مشتركًا في أكثر من نصف الحالات بغض النظر عن الجندر، ما يعكس أن الأطفال إجمالًا يُستغلون كأدوات لتحقيق مكاسب مادية. ومن منظور نسوي، تكشف هذه المعطيات أن العنف ضد القصر لا ينفصل عن التصورات الجندرية: حيث يُقتل الذكور في سياقات تثبت رجولتهم أو قيمتهم الاقتصادية، بينما تُقتل الإناث في سياقات تكرس هشاشة أجسادهن كمساحات للانتهاك والإخضاع، وهو ما يعيد إنتاج منطق السيطرة الأبوية حتى في الموت.

نوع مكان الاختطاف بالنسبة لنوع القتلي

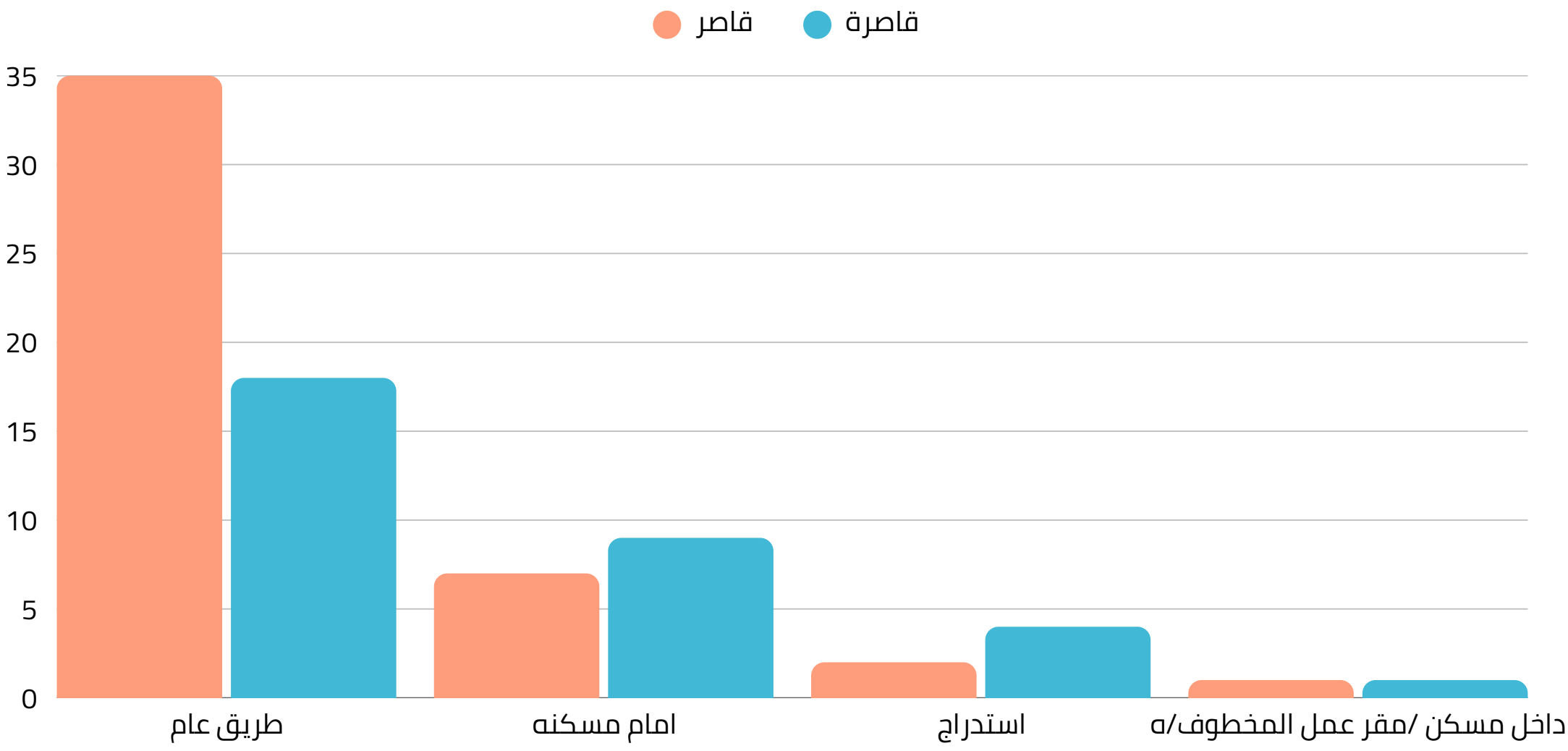

تشير بيانات الجدول الثامن إلى أن الطريق العام يمثل الموقع الأكثر شيوعًا للاختطاف بنسبة 69% من الحالات, يليه محيط المسكن بنسبة 21%, ثم الاستدراج (8%) وأخيرًا المسكن أو مقر العمل (3%). ويكشف التوزيع الجندري عن أن القُصَّر الذكور يُستهدفون أساسًا في الفضاء العام (78%), ما يعكس سهولة اختطافهم أثناء التنقل بدوافع مالية أو ثأرية, في حين تُظهر بيانات القاصرات أن الخطر الأكبر يتركز في المساحات القريبة من البيت (28%) أو عبر الاستدراج (13%), وهي أنماط ترتبط غالبًا بالعنف الجنسي واستغلال الثقة داخل الدوائر الاجتماعية المألوفة. ويعني ذلك أن الفضاء العام يشكل الخطر الأكبر على الذكور, بينما يشكل الفضاء الخاص أو شبه الخاص الخطر الأكبر على الإناث, بما يعيد إنتاج منطق السيطرة الجندرية: فالذكور يُخطفون في سياق ابتزاز اقتصادي أو نزاعات مفتوحة, بينما تُستهدف الإناث في دوائر الحميمية الاجتماعية ذاتها, حيث يصبح المنزل أو محيطه امتدادًا للفضاء غير الآمن.
ومن منظور نسوي، فإن ارتفاع نسبة الاستدراج في قضايا الفتيات يكشف أن الخطر لا يقتصر على الشارع، بل يتجسد أيضًا في بنية العلاقات والثقة داخل المجتمع, بما يجعل أجسادهن أكثر عرضة للاستغلال العنيف في المجالين العام والخاص على حد سواء.

نوع مكان العثور علي المخطوف بالنسبة لنوع القتلي

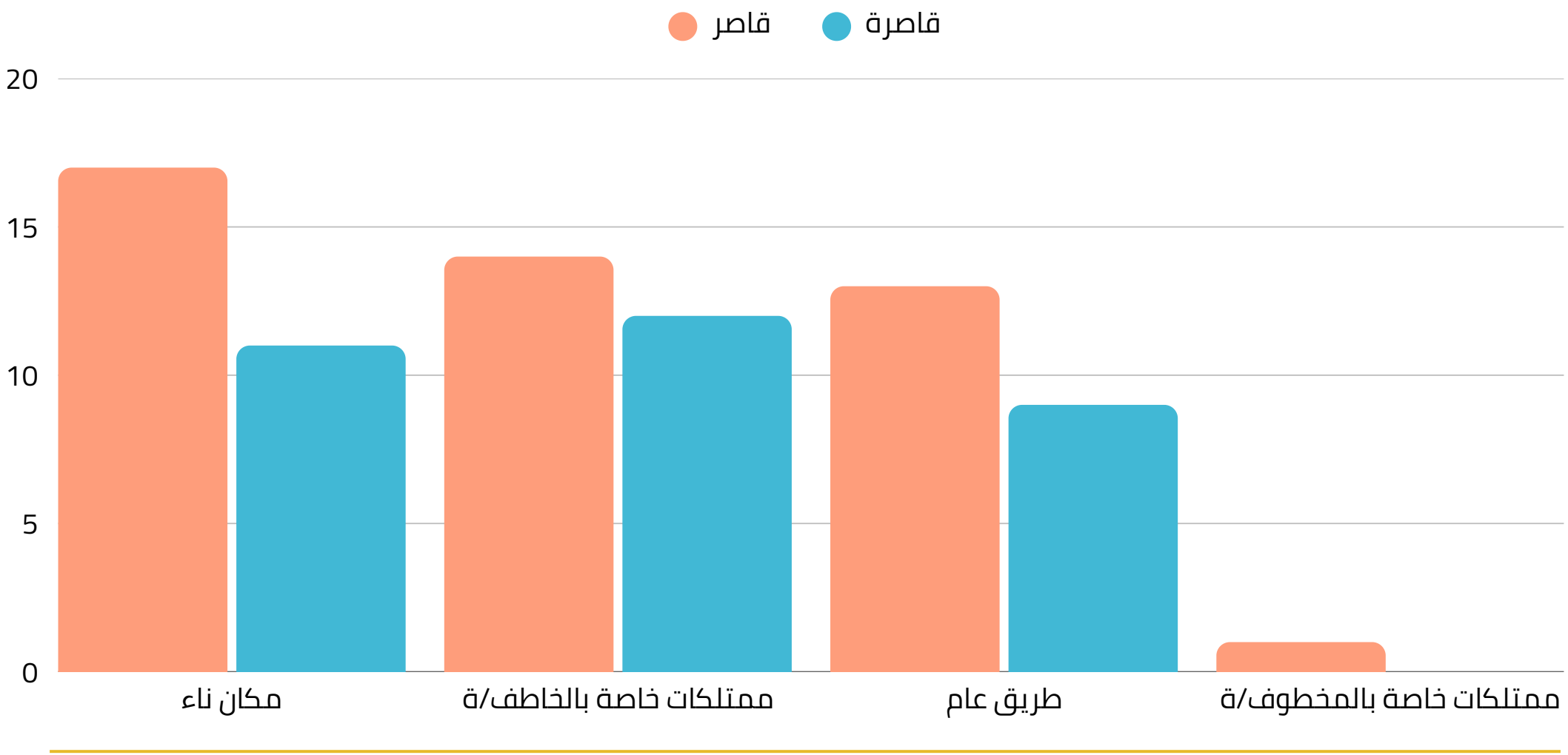

تكشف بيانات الجدول التاسع أن أماكن العثور على الضحايا البالغ عددهم 77 حالة توزعت أساسًا بين الأماكن النائية (36%)، ممتلكات الخاطف/ة (34%)، والطريق العام (29%)، فيما شكّلت ممتلكات الضحية استثناء نادرًا (1%). ويكشف التوزيع الجندري عن اختلافات نوعية لافتة؛ إذ يميل القُصَّر الذكور إلى أن يُعثر عليهم في أماكن نائية (38%)، ما يعكس نمطًا يرتبط بالجرائم الاقتصادية أو الثأرية التي ينتهي فيها العنف بالقتل السريع والتخلص من الجثة بهدف إخفاء آثار الجريمة. أما القاصرات، فقد عُثر على النسبة الأكبر منهن في ممتلكات الخاطف (38%)، ما يشير إلى احتجاز أطول يرتبط عادة بالاستغلال الجنسي قبل القتل، ويكشف عن أن أجساد الفتيات تصبح مواقع للسيطرة والاستغلال الممتد داخل فضاءات يسيطر عليها الجاني. وفيما تشابهت نسب العثور في الطريق العام بين الذكور والإناث (29% و28% على التوالي)، فإن هذا النمط يعكس غالبًا التخلص العلني أو العشوائي. ويؤكد هذا التحليل أن العنف ضد الذكور يُمارَس في سياقات سريعة ومباشرة يغلب عليها الطابع الاقتصادي أو الانتقامي، بينما يُمارَس ضد الإناث في سياقات أكثر حميمية واستغلالًا، حيث يشكل الاحتجاز والاعتداء الجنسي جزءًا من مسار الجريمة. ومن منظور نسوي، فإن هذه البيانات تُظهر أن

أماكن العثور ليست مجرد مواقع مادية، بل تعكس أنماطًا مختلفة من السيطرة الجندرية، حيث يُقتل الذكور كجزء من صراعات علنية، بينما تُخضع الإناث لاستغلال مضاعف قبل التخلص منهن، بما يعمّق هشاشتهن الاجتماعية والجسدية.

نطاق مكان العثور علي المخطوف بالنسبة لنوع القتلي

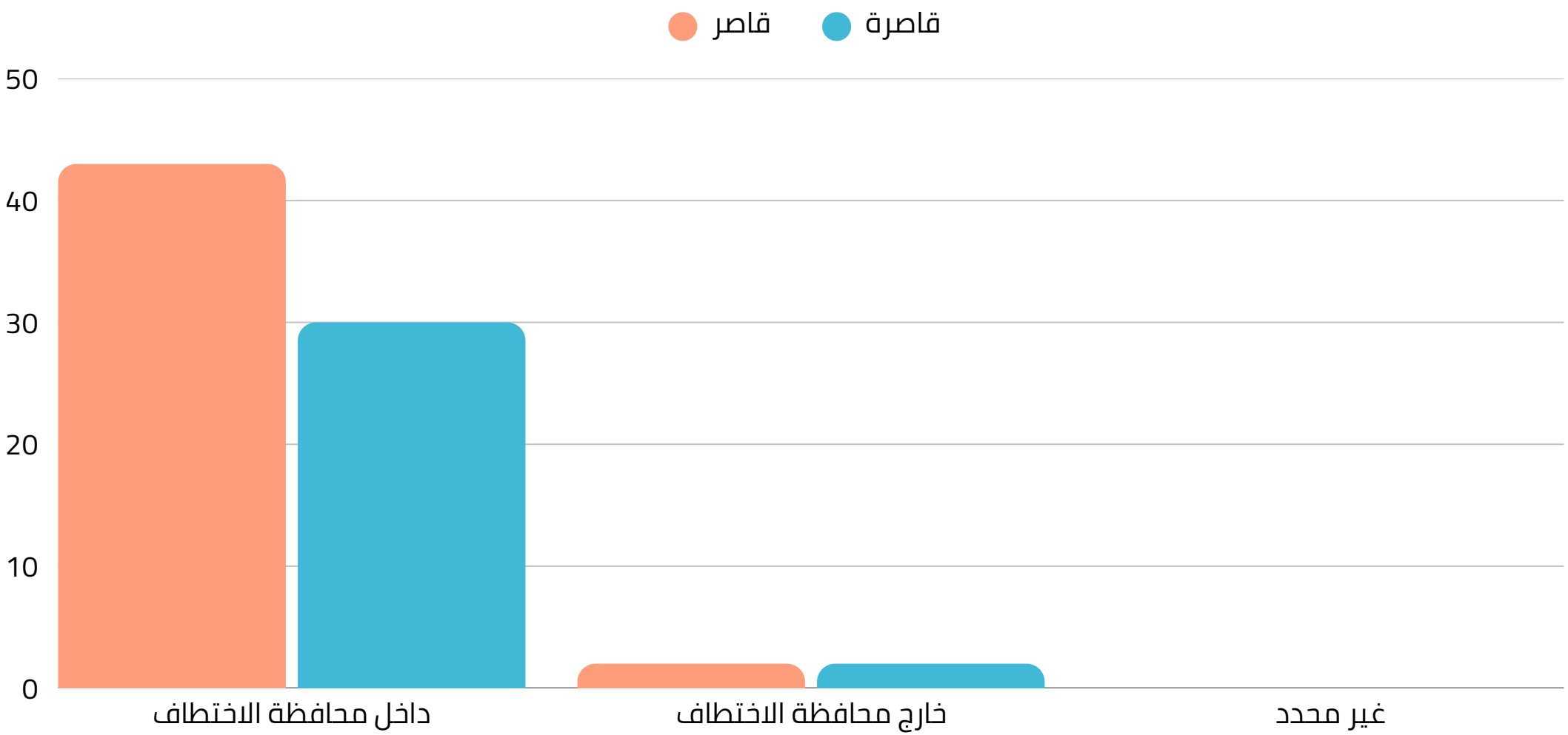

تكشف بيانات الجدول العاشر إلى أن الغالبية العظمى من الضحايا وُجدوا داخل نفس المحافظة التي وقع فيها الاختطاف, حيث بلغت النسبة 95%, بينما وُجد 5% فقط خارجها. يظهر هذا النمط تشابهًا نسبيًا بين القُصَّر الذكور (96% داخل المحافظة) والقاصرات الإناث (94%). يُظهر هذا الاتجاه أن جرائم الاختطاف تحمل طابعًا محليًا بحتًا, حيث تتم جميع مراحل الجريمة – من الاستهداف إلى الاحتجاز والتخلص من الضحية – في نفس النطاق الجغرافي. هذا يعكس أن مرتكبي هذه الجرائم غالبًا ما ينتمون إلى دوائر اجتماعية قريبة من الضحايا أو يعملون ضمن شبكات صغيرة ذات تأثير محدود. وعلى الرغم من أن الحالات النادرة التي وُجد فيها الضحايا خارج المحافظة قد تشير إلى محاولات لإخفاء الجريمة أو ارتباطها بجرائم أكثر تنظيمًا مثل الاتجار بالبشر, فإن حجم هذه الحالات الضئيل يظل دليلاً على أن الطابع المحلي هو السائد.

من منظور جندري، يكشف هذا النمط أن استهداف الذكور يرتبط بشكل أساسي بدوافع مالية أو ثأرية، مما يسهل تنفيذها في المجال القريب. بينما تعكس حالات الإناث – رغم ارتباطها أحيانًا بالاحتجاز المطول أو العنف الجنسي – محدودية حركة الجناة وضعف انتشار شبكات تهريب منظم للفتيات. وبالتالي، فإن الطابع المكاني للجريمة يعكس هشاشة مضاعفة، حيث يصبح المجال الاجتماعي القريب، الذي يُفترض أنه أكثر أمانًا، هو نفسه موقع الخطر الأكبر، سواء بالنسبة للذكور الذين يُستغلون في صراعات مالية وثأرية، أو للإناث اللواتي يُخضعن للاحتجاز والاستغلال داخل النطاق المحلي.

آخر اجراء أمام جهات الضبط/ النيابة بالنسبة لنوع القتلي

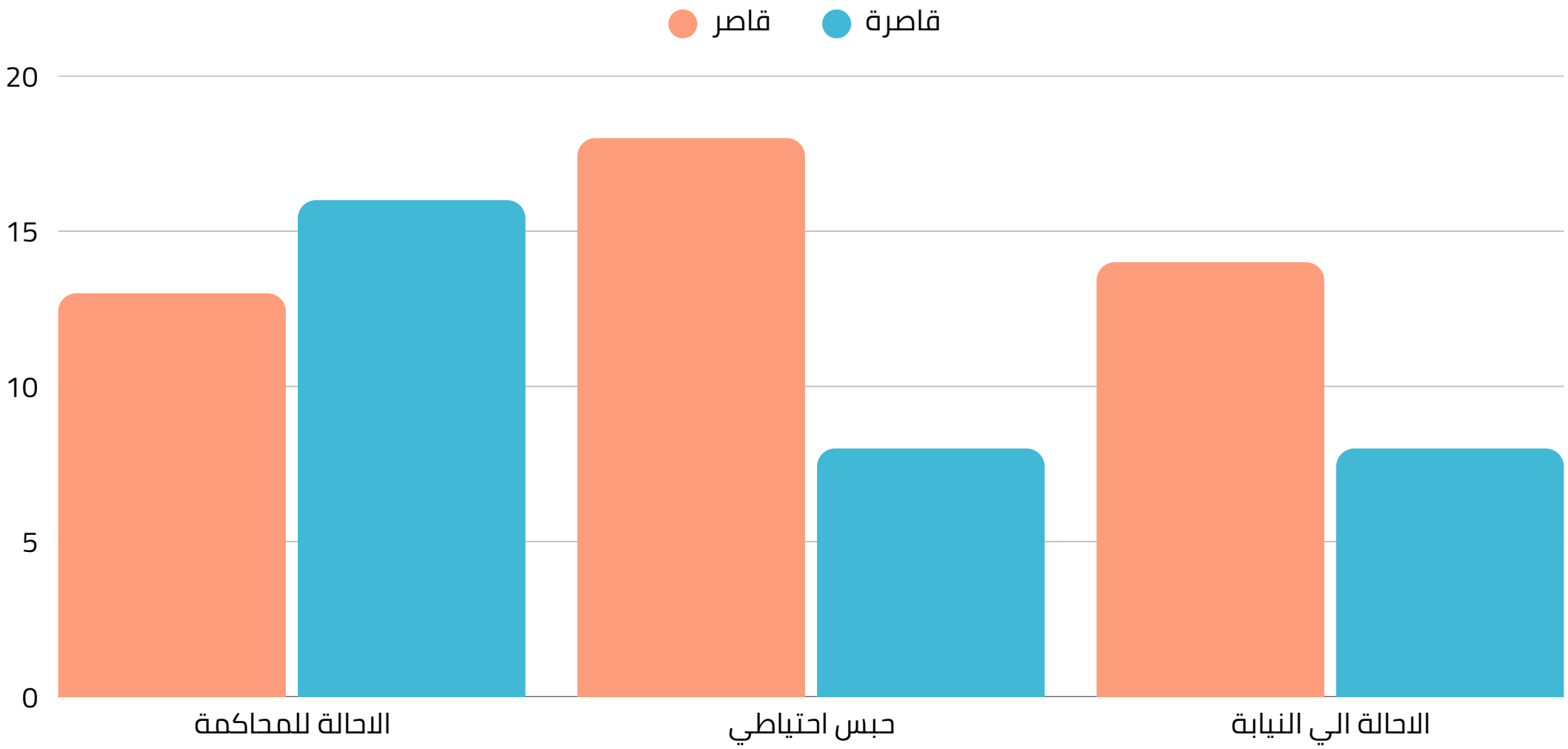

تكشف بيانات الجدول الحادي عشر أن مسار الإجراءات القضائية في قضايا اختطاف القصر والقاصرات تركز على ثلاث فئات رئيسية: الإحالة للمحاكمة بنسبة 38% (29 حالة), الحبس الاحتياطي بنسبة 34% (26 حالة), والإحالة إلى النيابة فقط بنسبة 29% (22 حالة). ويكشف التوزيع الجندري عن اختلافات واضحة إذ تتركز قضايا القُصَّر الذكور في مراحل الحبس الاحتياطي (40%) أو الإحالة للنيابة (31%), بينما لا تتجاوز نسبة القضايا التي تصل إلى المحاكمة 29%. على العكس, فإن قضايا القاصرات تصل بنسبة أكبر إلى مرحلة المحاكمة (50%), مقابل 25% فقط للحبس الاحتياطي والإحالة للنيابة. ويعكس هذا التباين اختلافًا في إدراك خطورة الجريمة؛ إذ تُعامل قضايا الفتيات بجدية أكبر نتيجة الضغط الاجتماعي والإعلامي, فضلًا عن تدخل مجموعات نسوية, في حين يُنظر إلى قضايا الذكور باعتبارها أقل "إلحاحًا" أو ذات طبيعة مالية وثأرية قابلة للتسوية. ومع ذلك, فإن محدودية الحسم القضائي تبقى سمة بارزة, حيث لم تصل سوى 38% من القضايا إلى المحاكمة, بينما توقفت الغالبية (62%) في مراحل وسطية, وهو ما يكشف عن بطء الإجراءات وضعف الأدلة وربما تأثير الضغوط المجتمعية.

ومن منظور نسوي، يوضح هذا النمط أن العدالة نفسها تعيد إنتاج التمييز الجندري؛ إذ يُدفع بقضايا الإناث إلى مسار المحاكمة حمايةً لصورة الأسرة والمجتمع، بينما تُترك قضايا الذكور عالقة، بما يعكس أن الاعتبارات الأبوية –وليس فقط معايير العدالة– هي التي تحدد ثقل القضايا واتجاهها.

آخر حكم قضائي تم التوصل اليه بالنسبة لنوع القتلي

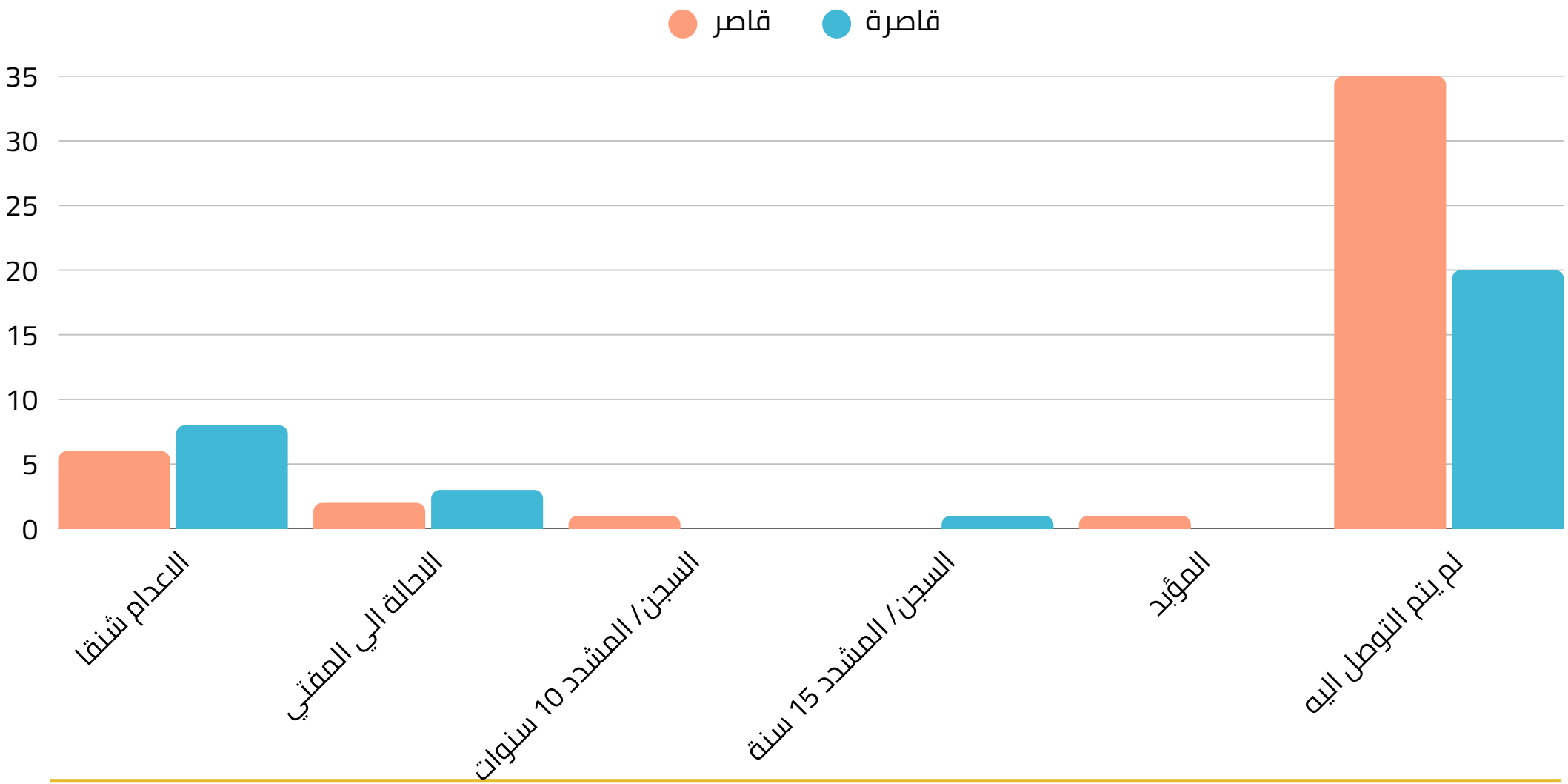

هذا الجدول يشير إلى أخر حكم قضائي تم التوصل إليه بالنسبة لنوع القتلى الأرقام توضح إن **58%** من الضحايا كانوا **ذكورًا (45 حالة)** مقابل **42% إناث (32 حالة)** , لكن هذا لا ينفي إن طبيعة العنف والوصمة الاجتماعية تختلف حسب الجنس:

بالنسبة للقصر (الذكور) : غالبًا يُنظر للقضية في إطار الجريمة الجنائية العامة (خطف + فدية), ويتم التعامل معها باعتبارها "تهديدًا للأسرة والمجتمع" , بالنسبة للقاصرات (الإناث) : الخطف غالبًا يرتبط اجتماعيًا بمخاوف الاعتداء الجنسي, الشرف, والوصمة, وهو ما يضاعف من خطورة التجربة على الضحايا وأسَرهم. ومن حيث الأحكام القضائية, شكّلت عقوبات الإعدام والإحالة للمفتي ربع القضايا تقريبًا, بنسبة أعلى في حالة القاصرات, وهو ما يعكس تشديدًا قضائيًا يستند إلى اعتبار الضرر الواقع عليهن أكثر خطورة من منظور اجتماعي وأخلاقي. في المقابل، جاءت أحكام السجن الطويلة نادرة للغاية (3 فقط), بينما ظلت الغالبية العظمى من القضايا (71%) دون حسم, وهو ما يكشف عن بطء في العدالة, وصعوبات في الإثبات, واحتمالات لتدخل الضغوط الأسرية أو المجتمعية, خاصة في قضايا الفتيات, خشية الوصمة.

ويُبرز هذا النمط أن العدالة ليست محايدة جنسيًا، إذ تُعامل قضايا القاصرات بصرامة من حيث العقوبة، لكنهن يتعرضن في الوقت نفسه لأشكال مضاعفة من الوصم والضغط الاجتماعي، في حين تُصنَّف قضايا الذكور في إطار جنائي بحت أقل ارتباطًا بالهوية الجندرية.

مدي اتاحية البيانات الشخصية بالنسبة لنوع القتلي

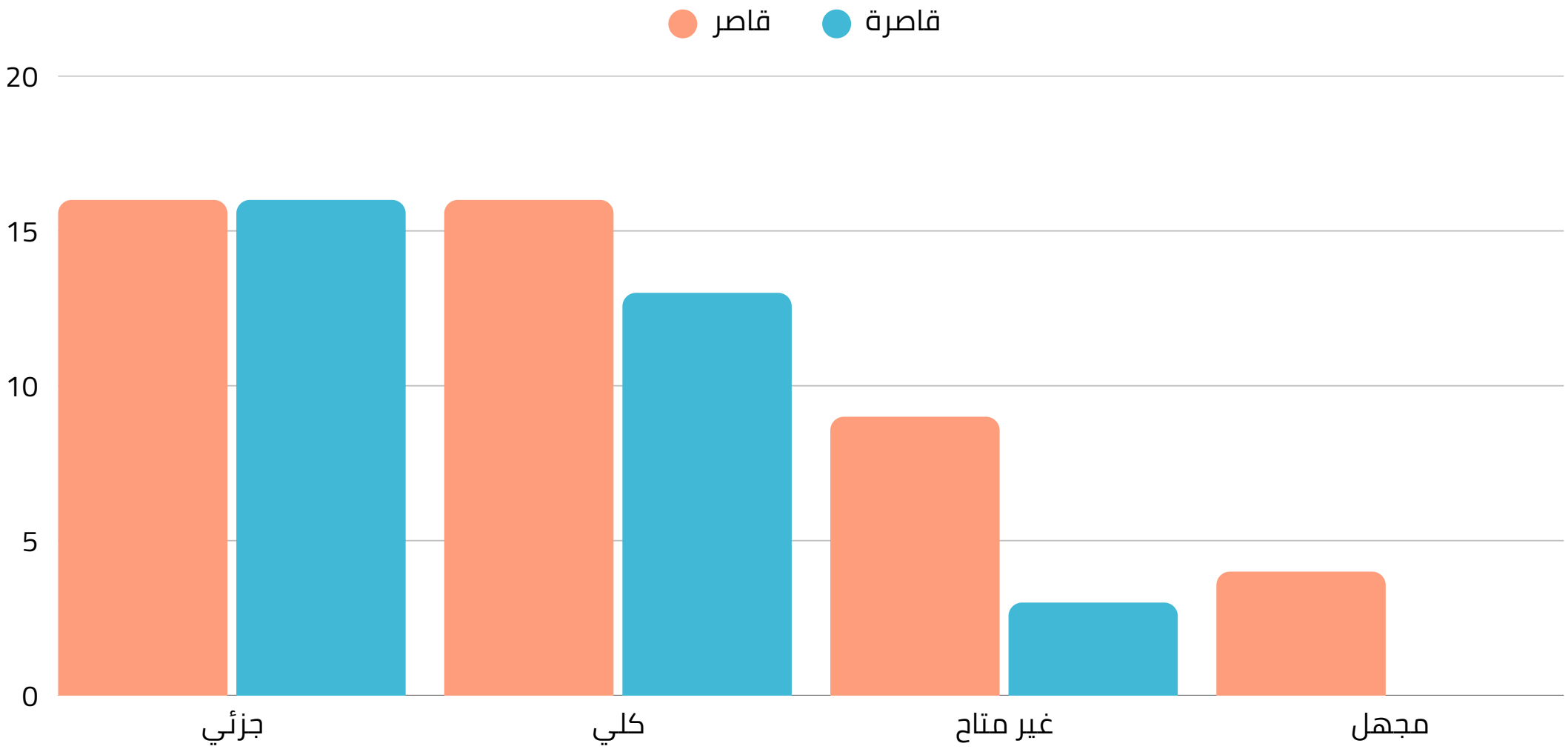

تكشف البيانات المتعلقة بإتاحة المعلومات الشخصية في قضايا اختطاف القُصَّر بين عامي 2017 و2023 إلى أن الغالبية العظمى من الحالات (79%) شهدت كشفًا كليًا أو جزئيًا عن بيانات الضحايا, مع تفاوت ملحوظ بين الذكور والإناث حيث بلغت النسبة بين القاصرات 91% مقابل 71% لدى القُصَّر الذكور. هذا التباين يعكس ضعفًا في حماية الخصوصية بالنسبة للفتيات, ويشير هذا إلى خلل في المعايير الإعلامية أو المؤسسية التي من المفترض أن تراعي الاعتبارات الجندرية. وفي حين ظهر تجهيل للبيانات في أربع حالات جميعها تخص الذكور, لم تستفد أي من الاناث القاصرات من هذا النمط من الحماية, الأمر الذي يكشف عن تفاوت واضح في تطبيق سياسات حماية بيانات الناجيات , ومن منظور نسوي, فإن الإفراط في إتاحة بيانات الإناث القاصرات يعمّق مخاطر الوصمة الاجتماعية, ويجعل الفتيات وأسرهن عرضة لمزيد من الضغوط المجتمعية, بينما لا يواجه الذكور الدرجة نفسها من التبعات المجتمعية . وبالتالي، فإن طريقة إدارة البيانات في هذه القضايا ليست حساسة ومحايدة جندريًا, بل تُعيد إنتاج أنماط أبوية تحمل الفتيات عبء "العار المجتمعي" وهن في موقع الضحية, وهو ما يُبرز الحاجة إلى سياسات أكثر حساسية للنوع الاجتماعي في التعامل مع معلومات القُصَّر.

المسار الجغرافي (المحافظات) بالنسبة لنوع المصابين/ ات

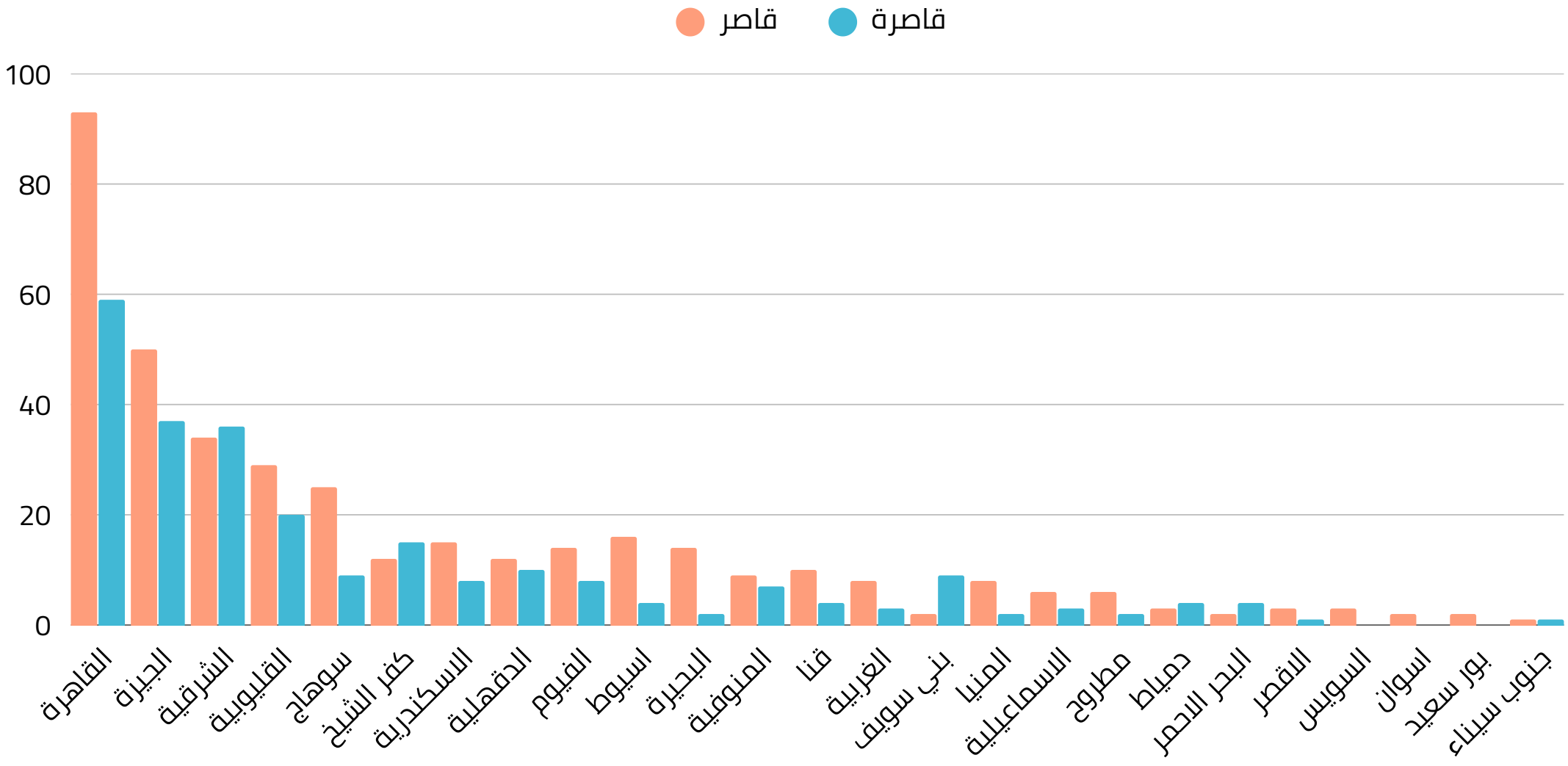

تكشف البيانات الجغرافية لحالات اختطاف القُصَّر (ذكور) والقاصرات (إناث) بين عامي 2017 و2023 إلى تمركز الظاهرة في القاهرة والجيزة بواقع 239 حالة, أي ما يقارب 38% من الإجمالي، وهو ما يعكس ارتفاع –2023 إلى أن الطلبة/الطالبات يمثلون الفئة الأكبر استهدافًا بواقع 82 حالة, وهو ما يعكس هشاشة بيئة المدرسة والمحيط التعليمي بوصفه مجالًا رئيسيًا للجريمة وغير مؤمن بالشكل اللازم . ومن منظور حساس جندرياً يتعرض الطلاب الذكور عادة للاستهداف بدافع الفدية المالية, بينما تواجه الطالبات الإناث تهديدًا مضاعفًا يجمع بين العنف المادي والوصمة الاجتماعية المرتبطة بمفاهيم الشرف , كما برزت فئة ذوي الهمم بواقع 16 حالة مما يعكس تقاطع الإعاقة مع السن والنوع الاجتماعي في إنتاج أشكال مركبة من الهشاشة, إذ تتعرض الفتيات من ذوي الإعاقة المخاطر في المناطق الحضرية الكبرى ذات الكثافة السكانية وضعف شبكات الحماية الاجتماعية.

ورغم أن الذكور يشكلون الأغلبية العددية في حالات الاختطاف على مستوى الجمهورية (379 مقابل 248 من الإناث)، إلا أن التوزيع الجغرافي يكشف عن فروق نوعية مهمة ففي بعض المحافظات مثل الشرقية وكفر الشيخ وبني سويف والبحر الأحمر، ارتفعت نسب استهداف الإناث لتساوي أو تتجاوز الذكور، بما يشير إلى اختلاف طبيعة الدوافع باختلاف السياق المحلي. ففي المدن الكبرى، يغلب استهداف الذكور لأغراض الفدية المالية، بينما في المحافظات الريفية أو المهمشة يظهر استهداف متزايد للفتيات، بما قد يرتبط بالزواج القسري أو أشكال أخرى من العنف القائم على النوع الاجتماعي ومن منظور نسوي معمق توضح هذه البيانات أن المخاطر لا تتوزع عدديًا فقط، بل تتقاطع الجغرافيا مع النوع الاجتماعي في تشكيل طبيعة الاستهداف، حيث يُعامل الذكور باعتبارهم أهدافًا اقتصادية، بينما تُختزل الإناث في أجسادهن وعلاقاتهن الأسرية، وهو ما يكشف عن بعد أبوي عميق في أنماط العنف ضد الأطفال.

المسار الجغرافي (المحافظات) بالنسبة للتصنيف الوظيفي للمصابين/ات

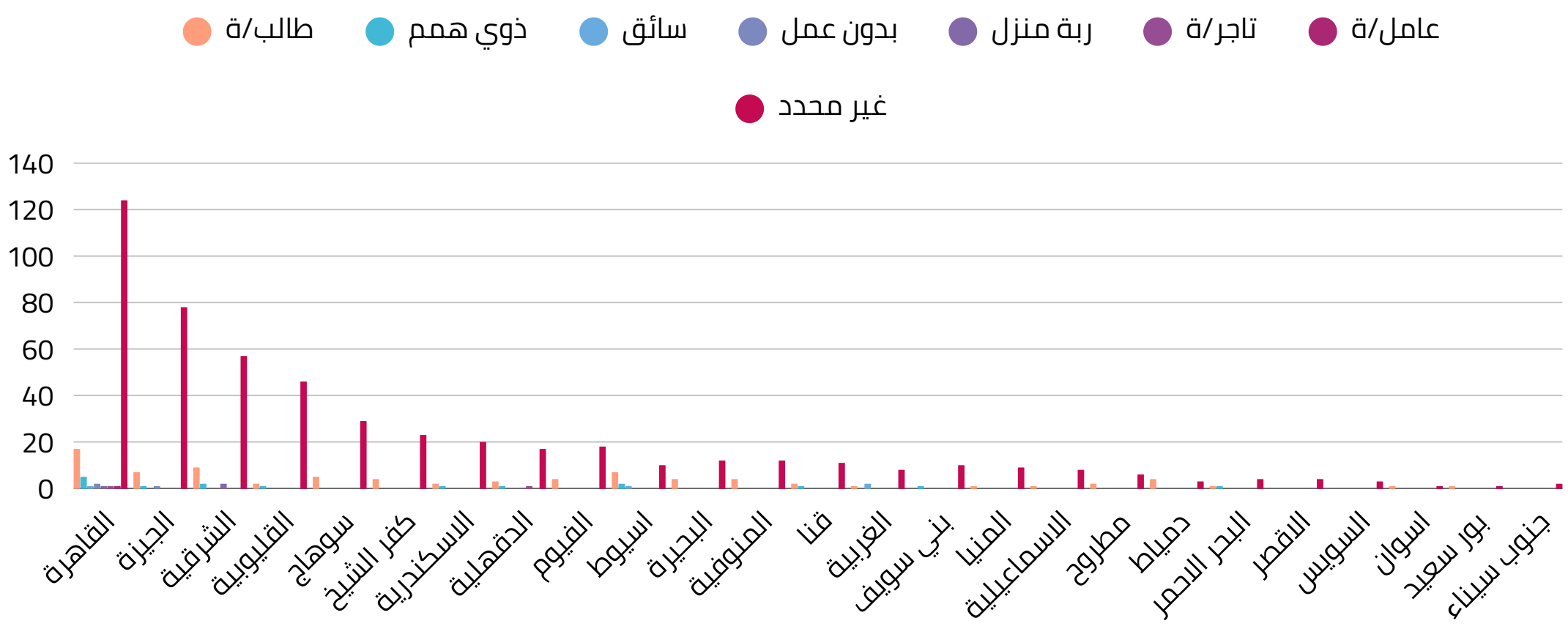

تكشف البيانات الخاصة بالتصنيف الوظيفي لضحايا اختطاف القُصَّر (ذكور) والقاصرات (إناث) خلال الفترة 2017 ل 2023 لمخاطر أكبر نتيجة ضعف آليات الحماية. أما الفئات الأخرى مثل السائقين أو ربات المنازل أو العمالة الهشة فجاءت بأعداد محدودة, لكنها تكشف أن الاستهداف قد يمتد إلى أدوار اجتماعية مقيدة تقليديًا للإناث. وفي المقابل, يظهر خلل كبير في التوثيق حيث صُنفت 516 حالة (82% من الإجمالي) تحت بند "غير محدد", وهو ما يخفي أنماطًا مهمة من التفاوت الجندري ويؤدي عمليًا إلى طمس معاناة الفتيات في الفئات الأكثر ضعفًا وبذلك يتضح أن المسار الوظيفي ليس مجرد تصنيف إحصائي, بل يكشف عن أنماط مركبة من العنف القائم على النوع الاجتماعي, حيث يتقاطع الدور الاجتماعي مع الجندر في تشكيل أشكال الاستهداف ومخاطره.

المسار الجغرافي بالنسبة لبيانات الاصابة

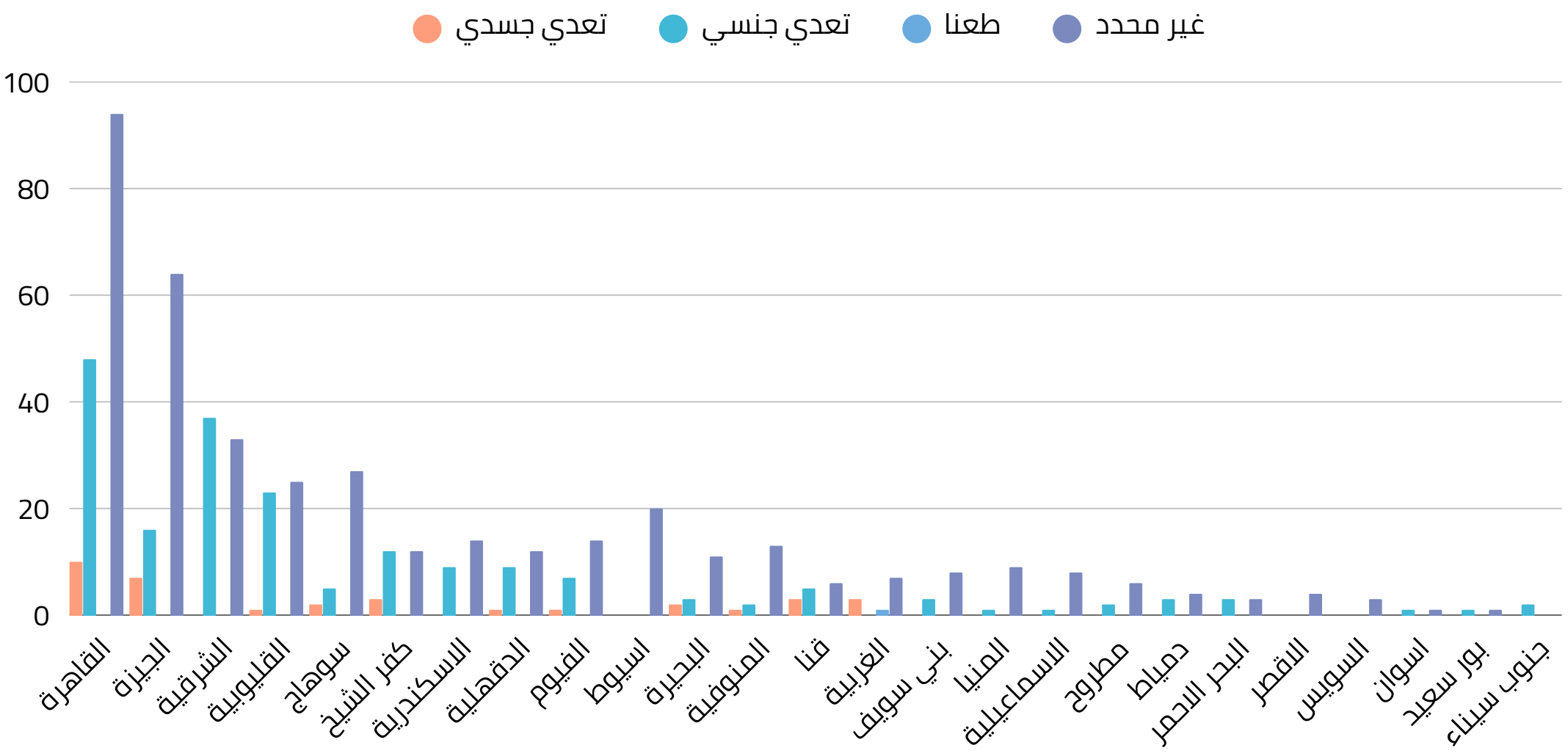

تكشف البيانات المتعلقة بطبيعة الإصابات الناتجة عن حوادث اختطاف القُصَّر (ذكور) والقاصرات (إناث) خلال الفترة 2017–2023 إلى أن التعدي الجنسي يمثل النمط الأكثر بروزًا بنسبة 31% (193 حالة), وهو متركز بوجه خاص في محافظات القاهرة والشرقية والقليوبية والجيزة, ما يعكس مركزية العنف الجنسي في هذه الجرائم, خاصة ضد القاصرات. أما التعدي الجسدي فجاء محدودًا نسبيًا (34 حالة, 5%), ويبدو أكثر ارتباطًا بالذكور كوسيلة للترهيب والضغط, بينما حالات الطعن نادرة للغاية (حالة واحدة فقط). وفي المقابل, تبقى النسبة الأكبر من الإصابات غير محددة (399 حالة, 64%) وهو ما يكشف عن فجوة خطيرة في التوثيق، وربما يعكس ثقافة الصمت أو الإخفاء المتعمد للعنف الجنسي نتيجة الوصمة الاجتماعية التي تلحق بالضحايا الإناث. ومن ناحية أخرى يوضح هذا النمط أن جسد الفتاة يُستهدف لا فقط كموضوع للعنف المادي، بل كأداة لإنتاج السيطرة الرمزية وإعادة تكريس البنية الأبوية, حيث تتحول القاصرات إلى رمز لـ"شرف الأسرة" ما يضاعف تبعات العنف عليهن مقارنة بالذكور وبذلك يصبح الخطف, في أبعاده الجسدية والجنسية, ليس مجرد جريمة فردية, بل آلية لإعادة إنتاج لعلاقات القوة في المجتمع.

التقسيم السنوي بالنسبة لنوع المصابين/ات

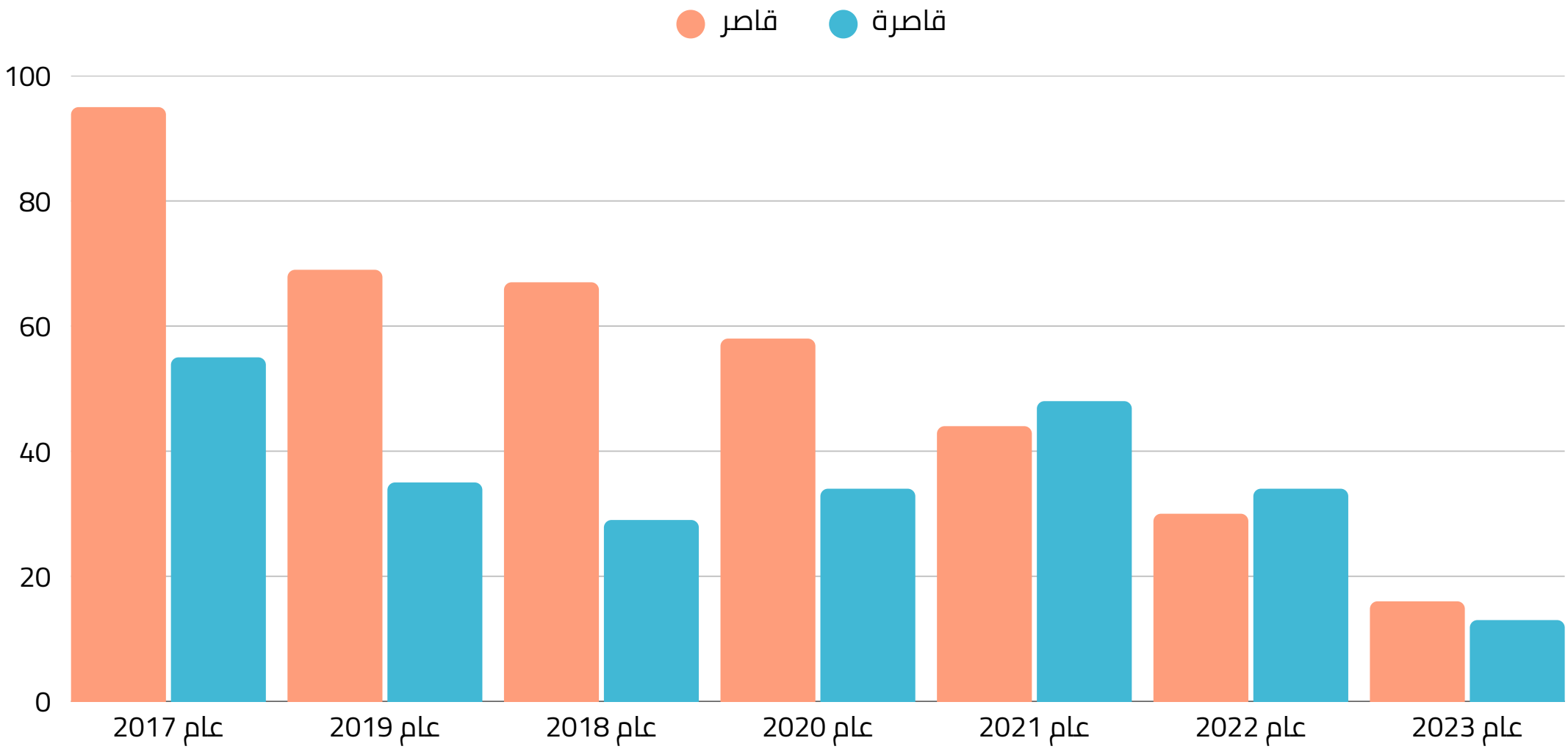

تشكشف البيانات السنوية لحالات اختطاف القُصَّر (ذكور) والقاصرات (إناث) بين عامي 2017 و2023 إلى أن الظاهرة بلغت ذروتها في عام 2017 بعدد 150 حالة, معظمها تخص الذكور (95 مقابل 55 للإناث), ثم اتخذت مسارًا تنازليًا تدريجيًا حتى وصلت إلى 29 حالة فقط في عام 2023. ورغم هذا الاتجاه العام نحو الانخفاض, يُلاحظ أن عام 2021 شكّل نقطة استثنائية حيث ارتفع عدد القاصرات (48 حالة) ليتجاوز الذكور (44 حالة), وهو تحول مهم يعكس زيادة هشاشة الفتيات في ظروف اجتماعية استثنائية ربما ارتبطت بآثار جائحة كورونا, وما صاحبها من غلق و أزمات اقتصادية وأسرية. وبالنظر إلى الإجمالي خلال الفترة, يظل الذكور الأكثر عددًا (379 حالة, 60%) مقارنة بالإناث (248 حالة, 40%), غير أن طبيعة الاستهداف ضد القاصرات أشد وطأة, إذ يرتبط بالعنف الجنسي والوصمة الاجتماعية التي تُضاعف الأثر النفسي والمعنوي للجريمة عليهن. ومن منظور نسوي فإن هذه الاتجاهات تكشف أن التغير عبر الزمن لا يقتصر على حجم الظاهرة, بل يشمل أيضًا تحولًا في طبيعة المخاطر الجندرية, حيث يظل الخطف ضد الذكور أقرب إلى الابتزاز المالي, بينما يمثل ضد الإناث أداة لإعادة إنتاج السيطرة الأبوية على الجسد والوصمة وهو ما يجعل أثره المجتمعي ممتدًا حتى مع تراجع الأعداد الكلية.

التقسيم السنوي بالنسبة لبيانات الاصابة

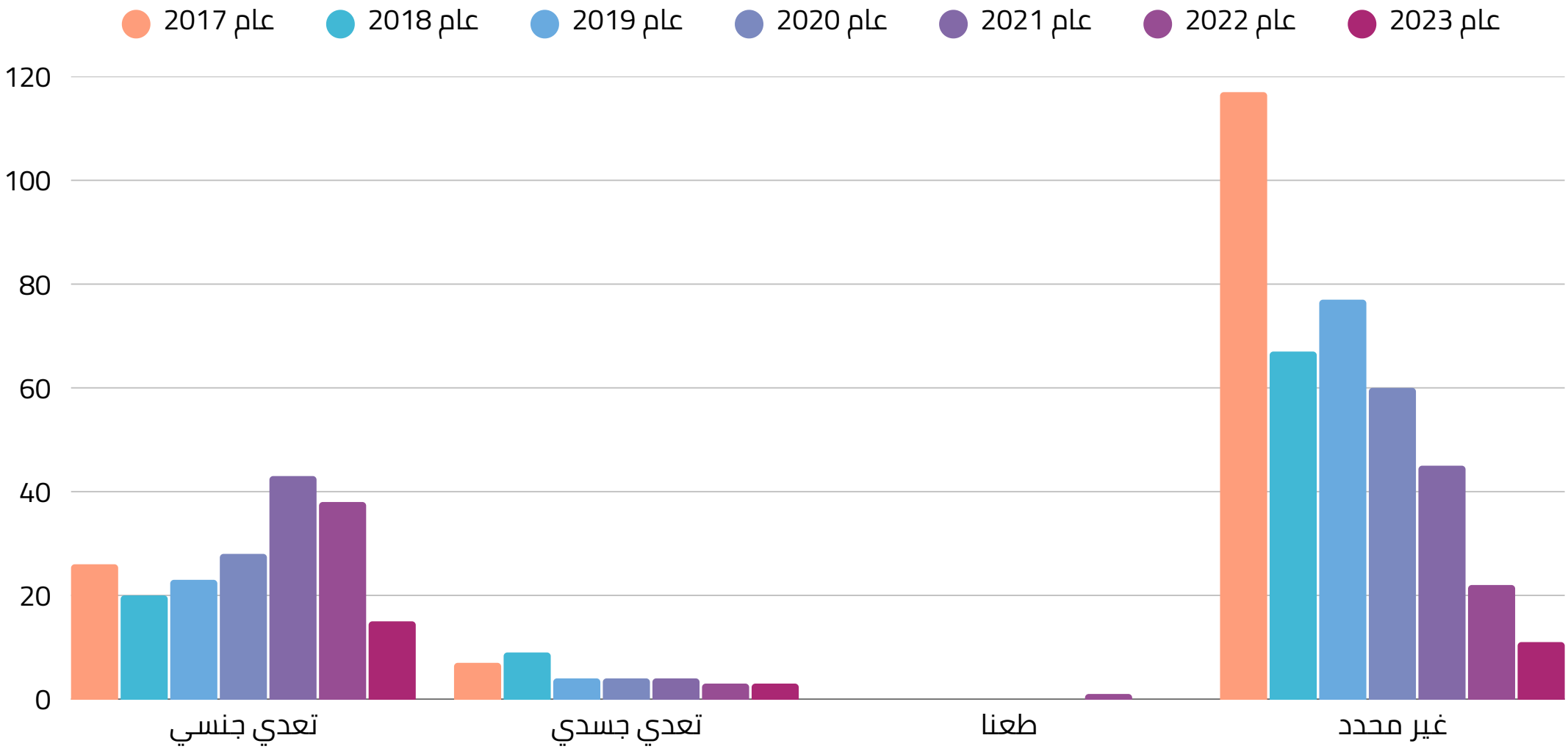

تكشف البيانات السنوية المتعلقة بطبيعة الإصابات الناتجة عن حوادث الاختطاف بين عامي 2017 و2023 إلى أن التعدي الجنسي مثَّل النمط الأكثر بروزًا على مدار الفترة, حيث سُجِّل 193 حالة بنسبة 31% من الإجمالي, مع بلوغه ذروته في عام 2021 (43 حالة) واستمراره بمعدل مرتفع في 2022 (38 حالة). أما التعدي الجسدي فجاء محدودًا للغاية (34 حالة فقط) موزعًا بشكل غير منتظم زمانياً في حين اقتصرت حالات الطعن على واقعة واحدة فقط طوال الفترة. ورغم ذلك فإن النسبة الأكبر من الحالات (399 حالة, 64%) صُنفت ضمن خانة "غير محدد", خصوصًا في عام 2017 (117 حالة), ما يعكس فجوة خطيرة في التوثيق ويمثل شكلًا من أشكال الإخفاء لطبيعة الانتهاكات خاصة جرائم العنف الجنسي منها, لأسباب اجتماعية وأخلاقية مرتبطة بالوصمة الاجتماعية .

ومن منظور نسوي يُظهر هذا النمط أن العنف الجنسي يُوجَّه بالأساس ضد القاصرات كجزء من بنية السيطرة الأبوية التي تستهدف اجساد النساء والفتايات بوصفه رمزًا للشرف الأسري ما يضاعف من وقع الجريمة عليهن مقارنة بالذكور. كما أن فجوة التوثيق تعكس تواطؤًا ضمنيًا مع خطاب الصمت والإخفاء المجتمعي إذ يتحول العنف ضد الإناث إلى واقع غير مُعترف به رسميًا رغم حضوره الفعلي و بذلك فإن انخفاض الأعداد الكلية عبر السنوات لا يعني تراجع الخطر، بل يكشف عن تحول نوعي في أشكال العنف وآليات التعامل معه, حيث يستمر العنف القائم على النوع الاجتماعي كعنصر بنيوي في الظاهرة.

سبب الواقعة بالنسبة لنوع المصابين/ات

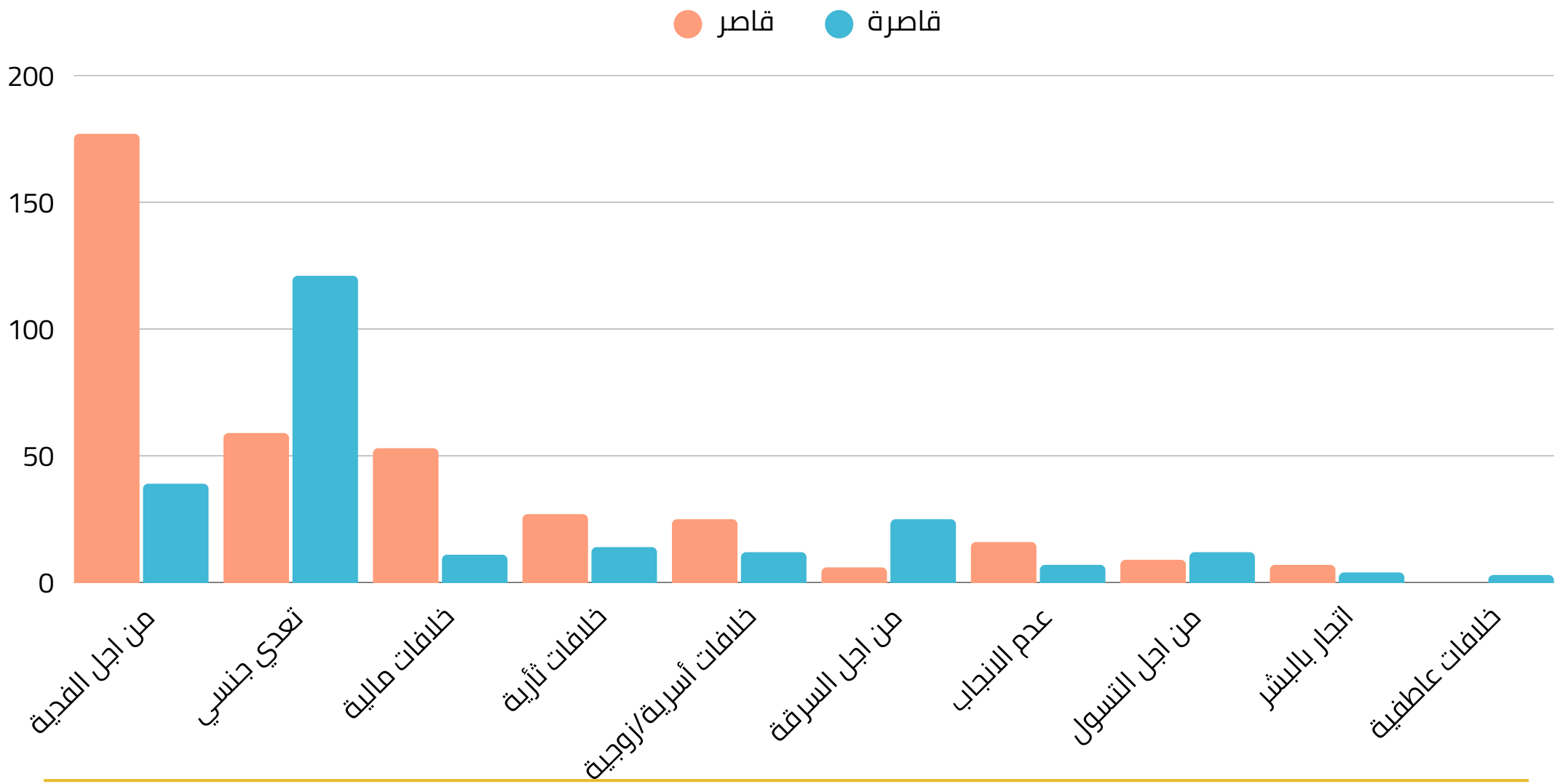

تكشف بيانات أسباب حوادث الاختطاف خلال الفترة 2017–2023 إلى وجود تقسيم جندري واضح في دوافع الجريمة، حيث تتركز معظم حالات الذكور (القُصَّر) في إطار الفدية (177 حالة تمثل نحو نصف إجمالي الذكور)، بما يعكس تصورهم كأداة للابتزاز المالي أو ورقة ضغط في النزاعات في حين أن القاصرات (الإناث) يشكلن الأغلبية الساحقة في حالات التعدي الجنسي (121 حالة تمثل نحو نصف إجمالي الإناث)، ما يعكس توظيف الجسد الأنثوي كرمز للهيمنة الاجتماعية والأخلاقية. وإلى جانب ذلك، يتضح أن الخلافات المالية والثأرية ترتبط بالذكور بدرجة أكبر (53 و27 حالة على التوالي) في حين تبرز حالات مرتبطة بالقاصرات مثل السرقة (25 مقابل 6 للذكور) والتسول (12 مقابل 9 للذكور) وهو ما يكشف عن استغلال هشاشتهن في أشكال متعددة من العنف الاقتصادي والاجتماعي. كما تسجل بعض الحالات دلالات اجتماعية أخرى، مثل استخدام الأطفال في النزاعات الأسرية والزوجية (37 حالة) أو توظيفهم في سياق العقم وعدم الإنجاب (23 حالة)، إضافة إلى بروز حالات محدودة مرتبطة بالخلافات العاطفية التي طالت الإناث فقط.

تعكس هذه الأنماط أن الخطف ليس مجرد فعل إجرامي منفصل، بل آلية لإعادة إنتاج الأدوار الجندرية: إذ يُختزل الذكور في قيمتهم المادية والرمزية ضمن دوائر الصراع الذكوري، بينما تُختزل الإناث في أجسادهن كموضوع للانتهاك والسيطرة، بما يرسخ البنية الأبوية ويعيد إنتاج علاقات القوة في المجتمع.

تصنيف سبب الواقعة بالنسبة لنوع المصابين/ات

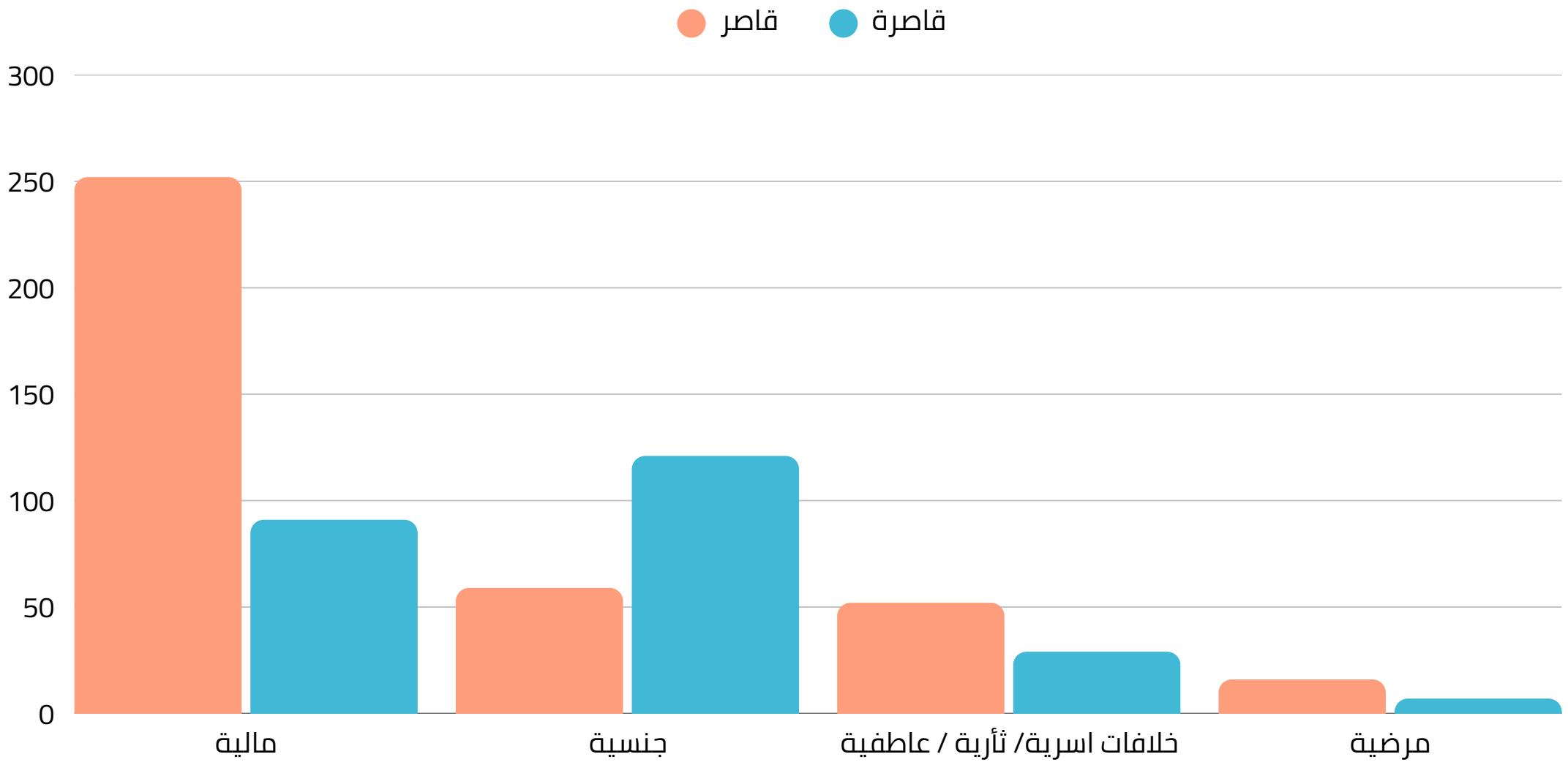

تكشف بيانات التصنيف العام لأسباب الخطف خلال الفترة 2017–2023 عن أن الدوافع المالية تتصدر المشهد بنسبة تفوق النصف (343 حالة)، إذ يتركز استهداف القُصَّر (الذكور) بدرجة أكبر في هذا النطاق (252 حالة)، بما يعكس تصورهم كأداة للابتزاز المالي ورهينة للثروة العائلية. وفي المقابل، تأتي الدوافع الجنسية في المرتبة الثانية بعدد 180 حالة، ولكن مع اختلاف جندري صارخ، حيث تشكل القاصرات (الإناث) الغالبية (121 حالة) مقابل 59 فقط للذكور، وهو ما يعكس اختزال الفتاة في جسدها ورمزيتها الاجتماعية بوصفها موضعًا للشرف والوصمة.

أما الخلافات الأسرية والثأرية والعاطفية فقد ظهرت في 81 حالة، موزعة بين الذكور والإناث، ما يكشف عن استخدام الأطفال كأدوات ضغط في نزاعات الكبار. وتبقى الدوافع المرضية، المرتبطة بعدم الإنجاب والعقم، أقل عددًا (23 حالة)، لكنها تحمل دلالة عميقة، إذ تعكس استغلال الأطفال –وخاصة الفتيات– كوسيلة لتعويض غياب الخصوبة أو إثبات الرجولة واستقرار الزواج. ومن منظور نسوي، فإن هذا التصنيف يعكس إعادة إنتاج للبنية الأبوية: إذ يُعامل الذكور كـ"رأسمال اقتصادي ورمزي" في دوائر المال والصراع، بينما تُختزل الإناث في كونهن "أجسادًا معرضة للانتهاك والسيطرة"، الأمر الذي يرسخ الفجوة الجندرية في المخاطر والتجارب المرتبطة بجرائم الخطف.

نوع مكان الاختطاف بالنسبة لنوع المصابين/ات

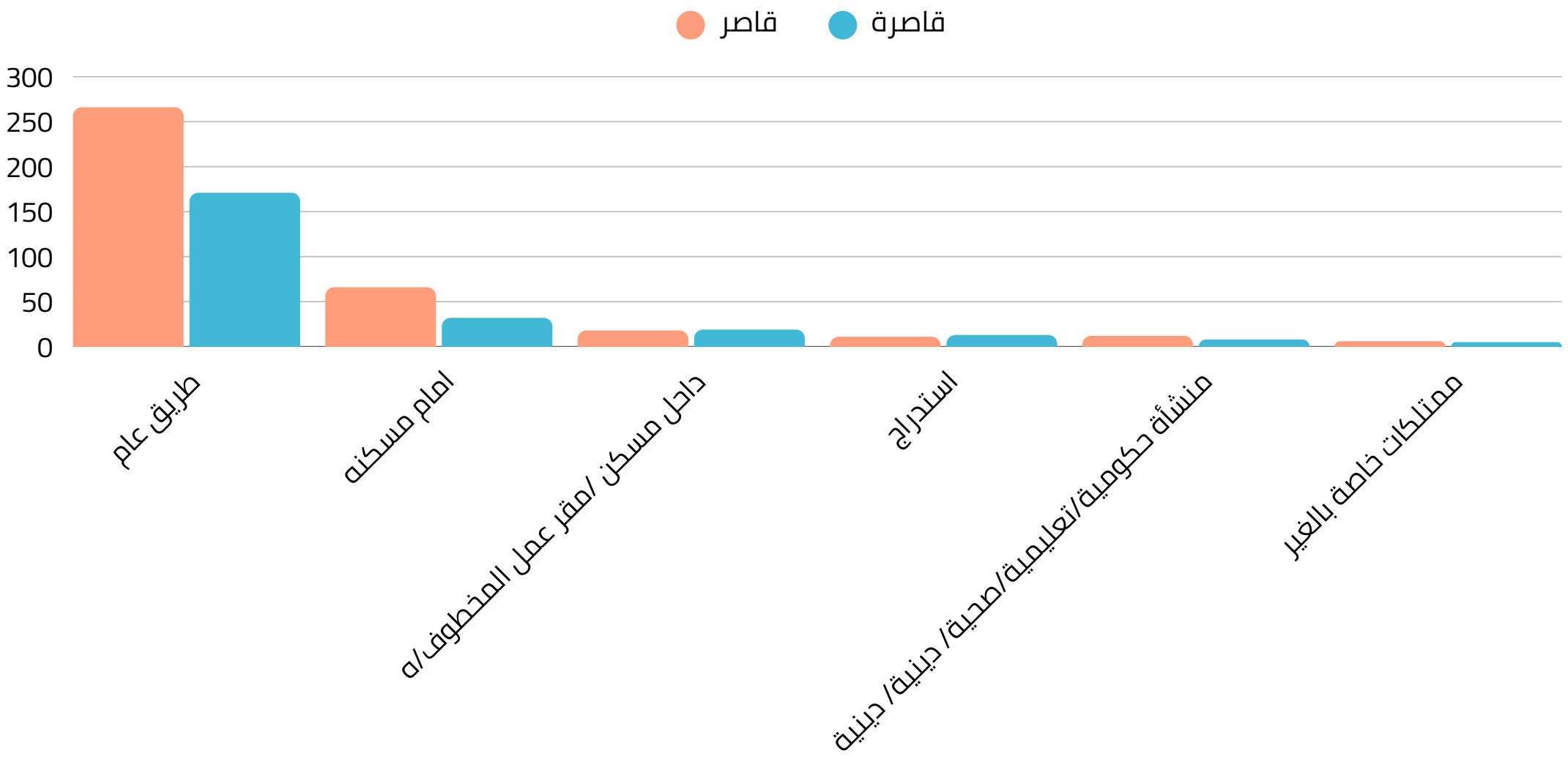

تكشف بيانات أماكن وقوع حوادث الخطف خلال الفترة 2017–2023 عن أن الطريق العام يمثل الموقع الأكثر خطورة بواقع 437 حالة (70% من الإجمالي)، حيث يتعرض فيه كل من القُصَّر (266 حالة) والقاصرات (171 حالة) للاستهداف، بما يعكس خطورة الفضاء العام على رغم اختلاف طبيعة المخاطر الجندرية فيه. ويأتي بعده في الترتيب محيط المسكن بعدد 98 حالة، وهو ما يوضح هشاشة المجال "شبه الخاص" الذي يُفترض أن يحمي الأطفال من التعرض، خصوصًا مع تفوق حالات الذكور (66) مقارنة بالإناث (32). أما داخل المسكن أو مقر العمل فقد سُجِّل فيه 37 حالة، مع تساوٍ نسبي بين الجنسين (18 للذكور، 19 للإناث)، وهو ما يكشف أن الفضاء الخاص نفسه لم يكنْ بمنأى عن الاختراق، خاصة بالنسبة للفتيات، على عكس التصور الأبوي الذي يربط أمنهن بحصرهن داخل المنزل. كما برزت حالات الاستدراج (24 حالة متقاربة بين الجنسين) التي تعكس خطورة شبكات الثقة والعلاقات الاجتماعية، في حين ظهرت أعداد محدودة في المؤسسات العامة أو الممتلكات الخاصة (31 حالة مجتمعة) بما يثير تساؤلات حول غياب الرقابة والحماية في أماكن يُفترض أن تكون مؤمنة.

ومن منظور نسوي، يتضح أن جغرافيا الخطف لا تُحدد فقط مواقع الجريمة، بل تكشف أيضًا عن ديناميكيات السيطرة الجندرية: إذ يرتبط استهداف الذكور في الفضاء العام غالبًا بالابتزاز المالي أو الصراعات، بينما يمتد استهداف الإناث ليشمل المجالين العام والخاص على حد سواء، ما يضاعف من هشاشتهن ويكرس الجسد الأنثوي كمساحة مكشوفة للعنف والسيطرة داخل كل فضاء اجتماعي.

نوع مكان العثور علي المخطوف بالنسبة لنوع المصابين/ات

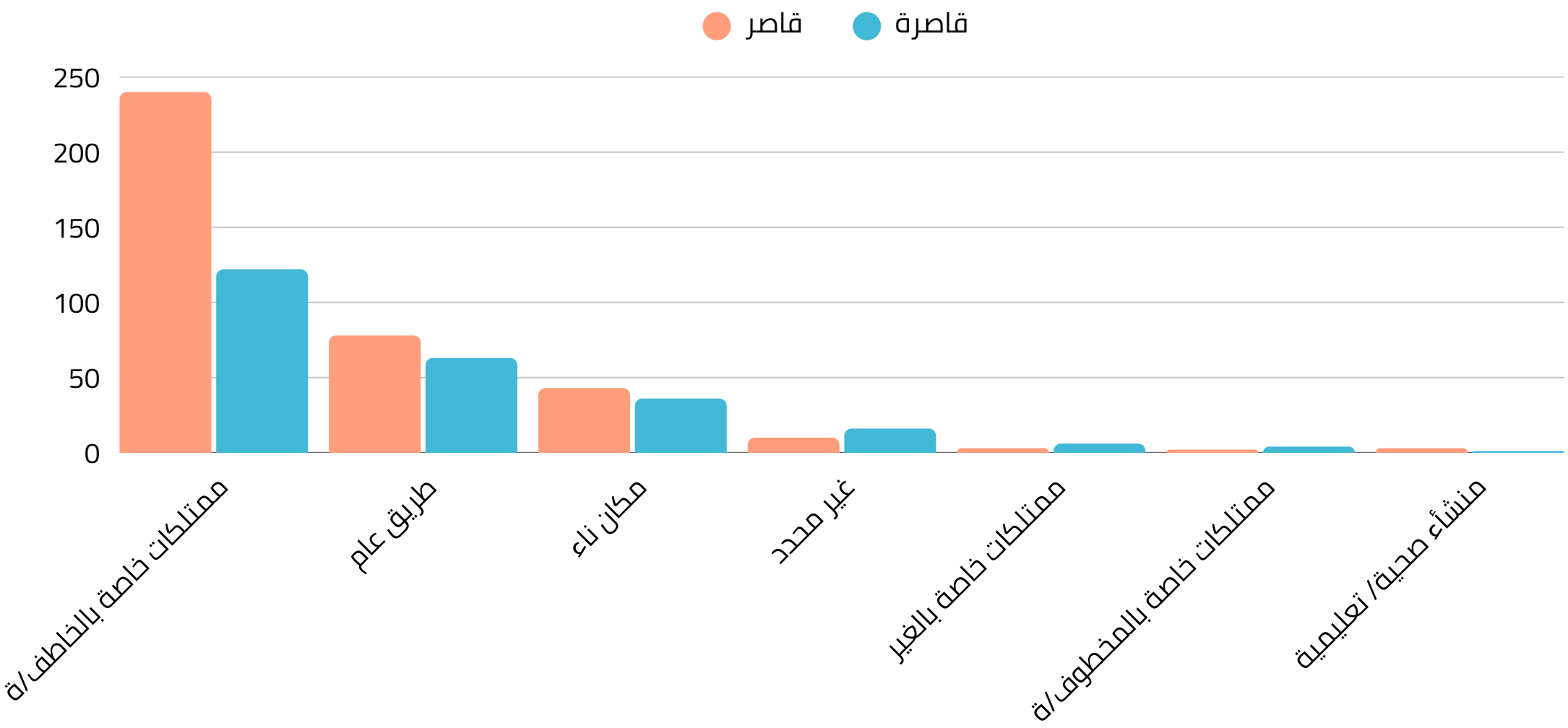

تكشف بيانات أماكن العثور على الضحايا خلال الفترة 2017–2023 أن غالبية الحالات (58%) وُجدت في ممتلكات خاصة بالخاطف/ة، وهو ما يعكس سيطرة الجاني الكاملة على الضحية وتحويل عملية الخطف من مجرد نقل قسري إلى إعادة توزيع مكانية للسلطة. وتظهر الفروق الجندرية بوضوح هنا، حيث يميل استهداف القُصَّر الذكور إلى الارتباط بدوافع مالية كالفدية، بينما يشير وجود القاصرات داخل ممتلكات الجناة إلى احتمالات أعلى للتعرض للعنف الجنسي والرمزي.
ويحتل الطريق العام المرتبة الثانية (22% من الحالات) كفضاء لإطلاق أو التخلي عن الضحايا، ما يكشف عن هشاشة المجال العام بالنسبة للأطفال من كلا الجنسين. أما الأماكن النائية فقد شكّلت 13% من مواقع العثور، وهو ما يعكس استخدامها كمساحات هامشية للسيطرة أو التخلص من الضحايا. ومن اللافت أن بعض القاصرات عُثر عليهن في أماكن ترتبط بهن أو بأسرهن (مثل ممتلكات خاصة بالمخطوفة أو ممتلكات الغير)، ما يؤكد اختراق الفضاء الخاص ذاته وتحويله إلى موقع تهديد مباشر للجسد الأنثوي.

وبذلك يتضح أن جغرافيا الخطف لا تحدد مسار الجريمة فحسب، بل تكشف أيضًا عن ديناميكيات السيطرة الجندرية، حيث تمتد السلطة الأبوية على أجساد الفتيات عبر كل الفضاءات: العام والخاص والهامشي، على نحو يضاعف من هشاشتهن الاجتماعية والرمزية.

نطاق مكان العثور علي المخطوف بالنسبة لنوع المصابين/ات

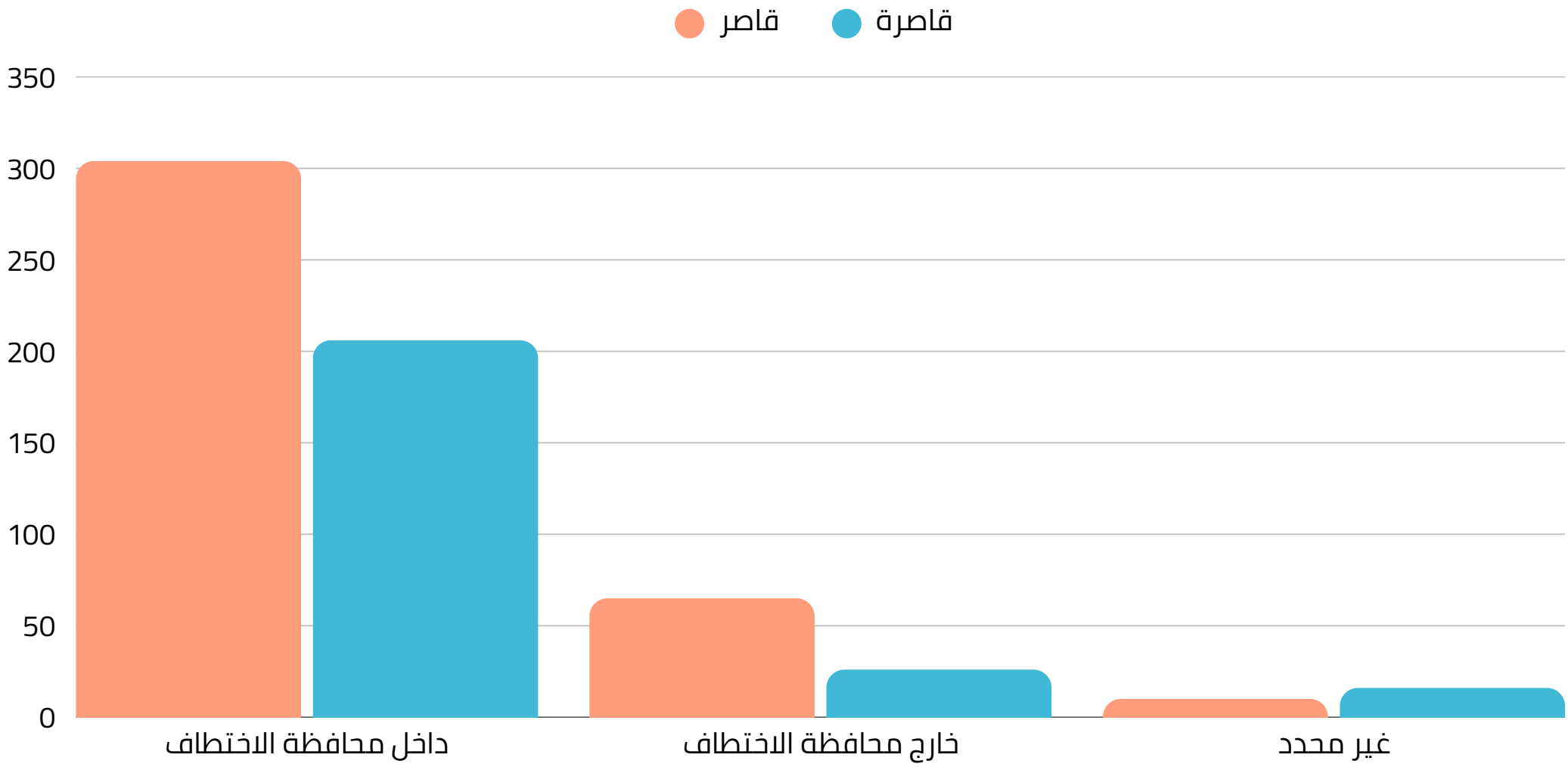

تكشف بيانات نطاق العثور على الضحايا خلال الفترة 2017–2023 أن الغالبية العظمى (81%) وُجدوا داخل نفس محافظة الاختطاف، وهو ما يعكس الطابع المحلي للجريمة واعتماد الجناة على بيئات مألوفة يسهل فيها الاحتجاز والسيطرة. وتظهر الفروق الجندرية بوضوح، إذ أن الذكور يُنقلون خارج المحافظة بنسبة أعلى (65 حالة مقابل 26 للإناث)، ما يشير إلى أن الخطف في حالتهم يرتبط غالبًا بأهداف مالية مثل الفدية، حيث يستخدم البُعد الجغرافي كوسيلة لزيادة الضغط على الأسر. في المقابل، تُحتجز القاصرات عادة داخل نفس المحافظة، بما يتيح للجناة ممارسة أشكال متعددة من السيطرة الجسدية والرمزية في فضاءات مألوفة لهم، ويعكس أن استهداف الإناث يتسم بطابع أكثر قربًا ومباشرة. كما أن ارتفاع نسبة الحالات "غير المحددة" بين القاصرات (16 مقابل 10 للذكور) يعكس طبقة إضافية من التعتيم، ترتبط غالبًا بالخوف من الوصمة الاجتماعية والتكتم حول تفاصيل العنف الموجه ضد الفتيات. وبذلك، فإن نطاق العثور لا يقتصر على كونه بعدًا جغرافيًا، بل يمثل أيضًا مؤشّرًا على أنماط السيطرة الجندرية: حيث يُعامل الذكور كأدوات للتبادل والابتزاز، بينما تُعامل الإناث كأجساد تُحتجز وتُخفى داخل حدود المجال الاجتماعي ذاته.

آخر اجراء أمام جهات الضبط/ النيابة بالنسبة لنوع المصابين/ات

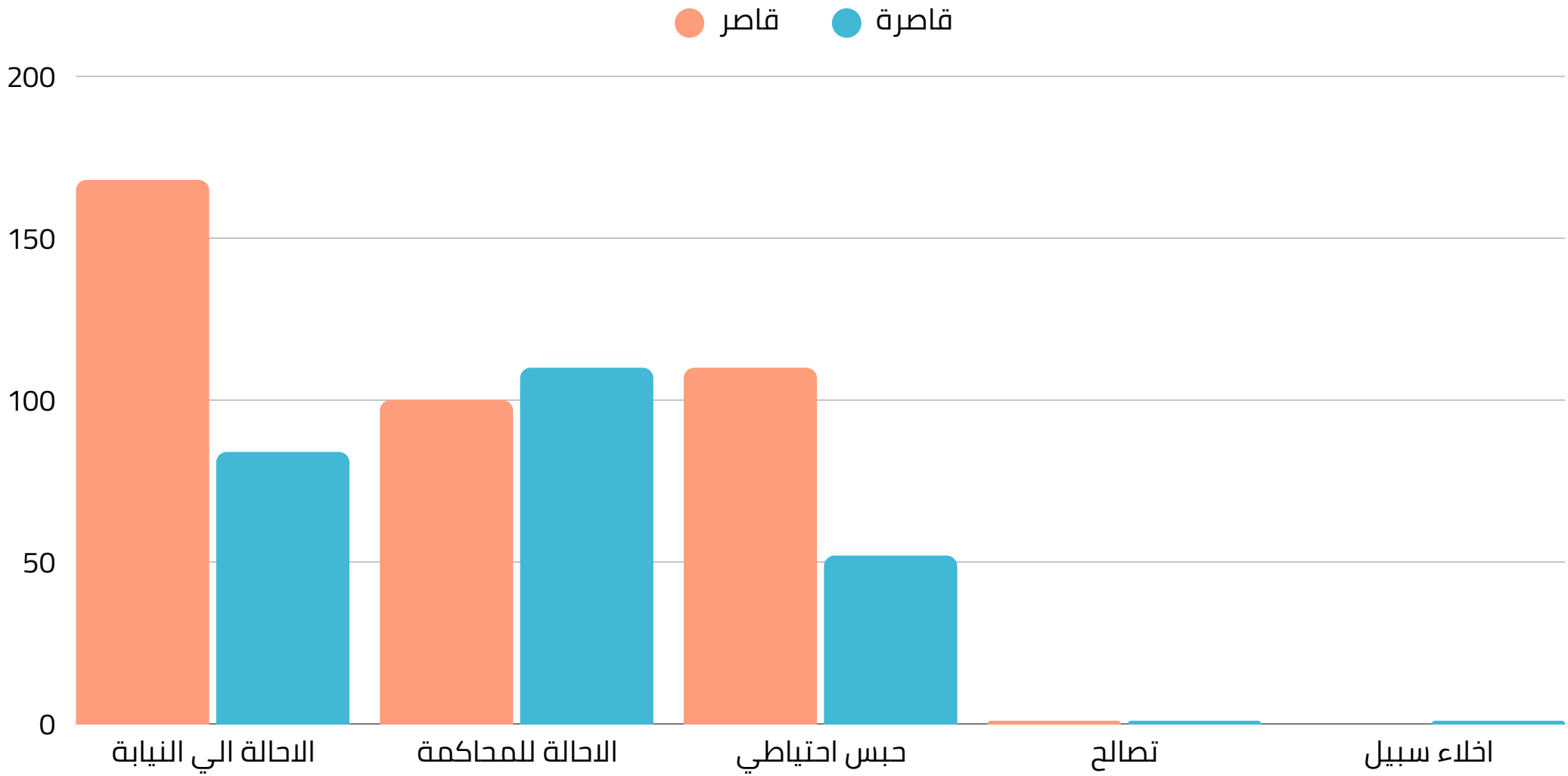

تكشف بيانات الإجراءات أمام جهات الضبط والنيابة خلال الفترة 2017–2023 إلى أن الإحالة إلى النيابة مثلت المسار الأكثر شيوعًا بنسبة 40% من الحالات (252 حالة)، وهو ما يعكس أن أغلب القضايا ظلت في طور التحقيق دون ضمان وصولها إلى المحاكمة. وتكشف الأرقام عن فارق جندري مهم، إذ أن الإحالة للمحاكمة كانت أعلى نسبيًا في قضايا القاصرات (110 مقابل 100 للذكور)، بما يعكس تشديدًا أكبر عندما يتعلق الأمر بالإناث، حيث يُنظر إلى الجريمة كمساس بالأسرة والمجتمع قبل كونها انتهاكًا فرديًا. وفي المقابل، سُجل الحبس الاحتياطي بشكل أوضح في قضايا القُصَّر الذكور (110 مقابل 52)، وهو ما يتسق مع ارتباط خطفهم عادة بالفدية أو النزاعات المالية التي تستدعي إجراءات سريعة. أما حالات التصالح أو إخلاء السبيل فقد كانت نادرة للغاية (3 فقط)، لكنها تكشف عن وجود مسارات غير رسمية لحل النزاع، خصوصًا في قضايا القاصرات حيث قد يؤدي الخوف من الفضيحة إلى تفضيل التسوية على العدالة. وبهذا، يتضح أن مسار العدالة ذاته يتسم بقدر من التمايز الجندري: إذ يُعامل خطف الذكور كقضية مالية أو جنائية، بينما يُعامل خطف الإناث كقضية شرف ومكانة اجتماعية، على نحو يعيد إنتاج البنية الأبوية داخل النظام القضائي نفسه.

آخر حكم قضائي تم التوصل اليه بالنسبة لنوع المصابين/ات

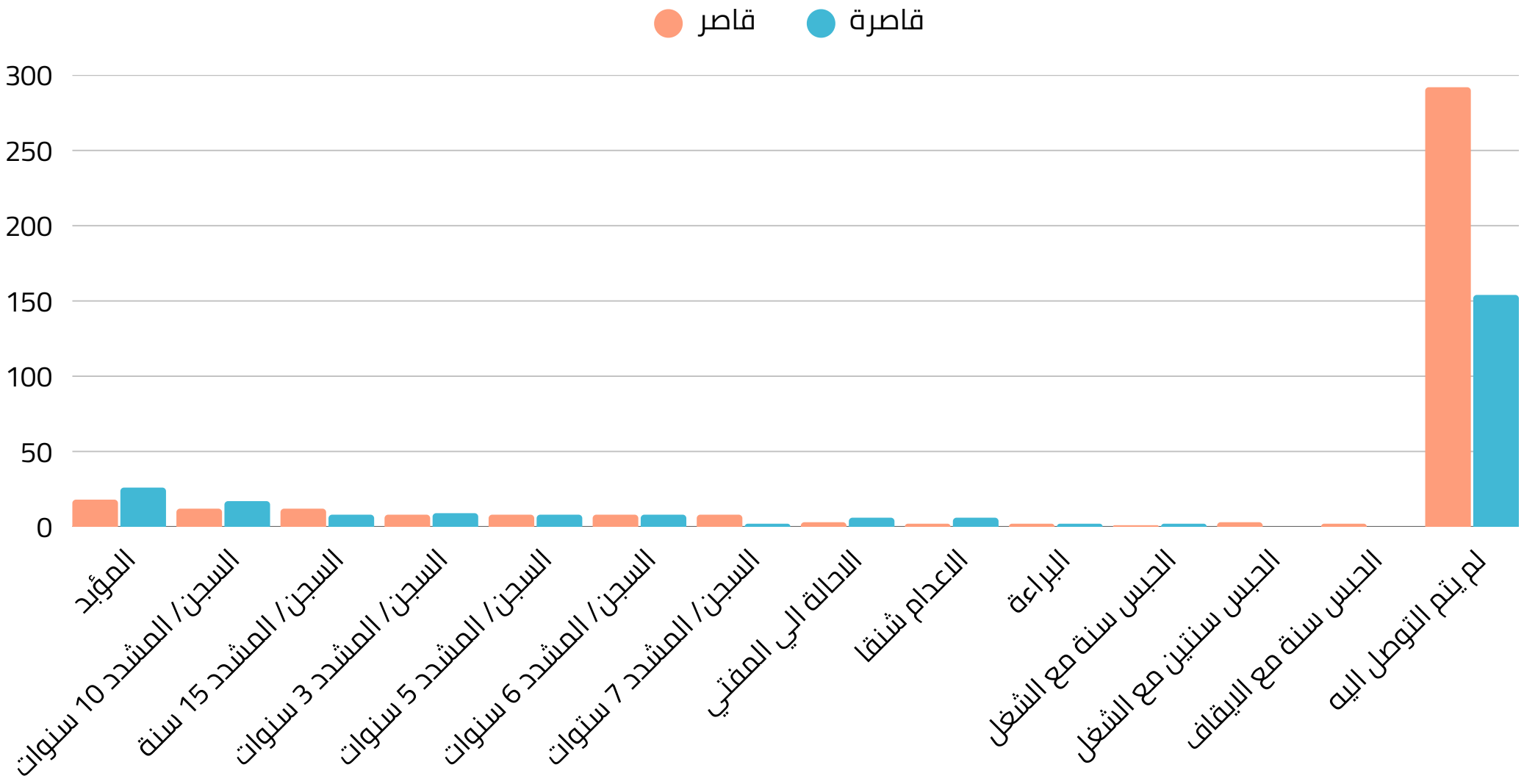

تكشف بيانات الأحكام القضائية الصادرة في قضايا الخطف والفدية ضد القصر خلال الفترة 2017–2023 عن أن غالبية القضايا (71%) لم يُبت فيها بعد، وهو ما يعكس بطء إجراءات التقاضي وصعوبة الإثبات إلى جانب الضغوط الاجتماعية التي قد تدفع نحو تعطيل المسار القانوني. أما القضايا التي انتهت بأحكام، فتُظهر نمطًا جندريًا لافتًا، حيث جاءت العقوبات الأشد (المؤبد والإعدام والإحالة للمفتي) أكثر ارتباطًا بالقاصرات مقارنة بالذكور، بما يعكس تصوّرًا أبوياً يعتبر الجريمة ضد الفتيات اعتداءً على "الشرف" والنظام الاجتماعي قبل أن تكون انتهاكًا لحقوقهن الفردية. وفي المقابل، سُجلت بعض الأحكام المخففة في قضايا الذكور، خاصة تلك المرتبطة بخلافات مالية أو أسرية، وهو ما يكشف عن تساهل نسبي عندما يُنظر إلى خطف الذكور كجزء من نزاعات قابلة للتسوية. ومن ثم، فإن مسار العدالة لا يعكس فقط تطبيق النصوص القانونية، بل يُعيد إنتاج التمييز الجندري من خلال تصنيف الجريمة وفقًا لجنس الضحية: تشديد في حالة الفتيات لحماية صورة الجماعة، مقابل مقاربة أكثر براغماتية في حالة الذكور.

مدي اتاحية البيانات الشخصية بالنسبة لنوع المصابين/ات

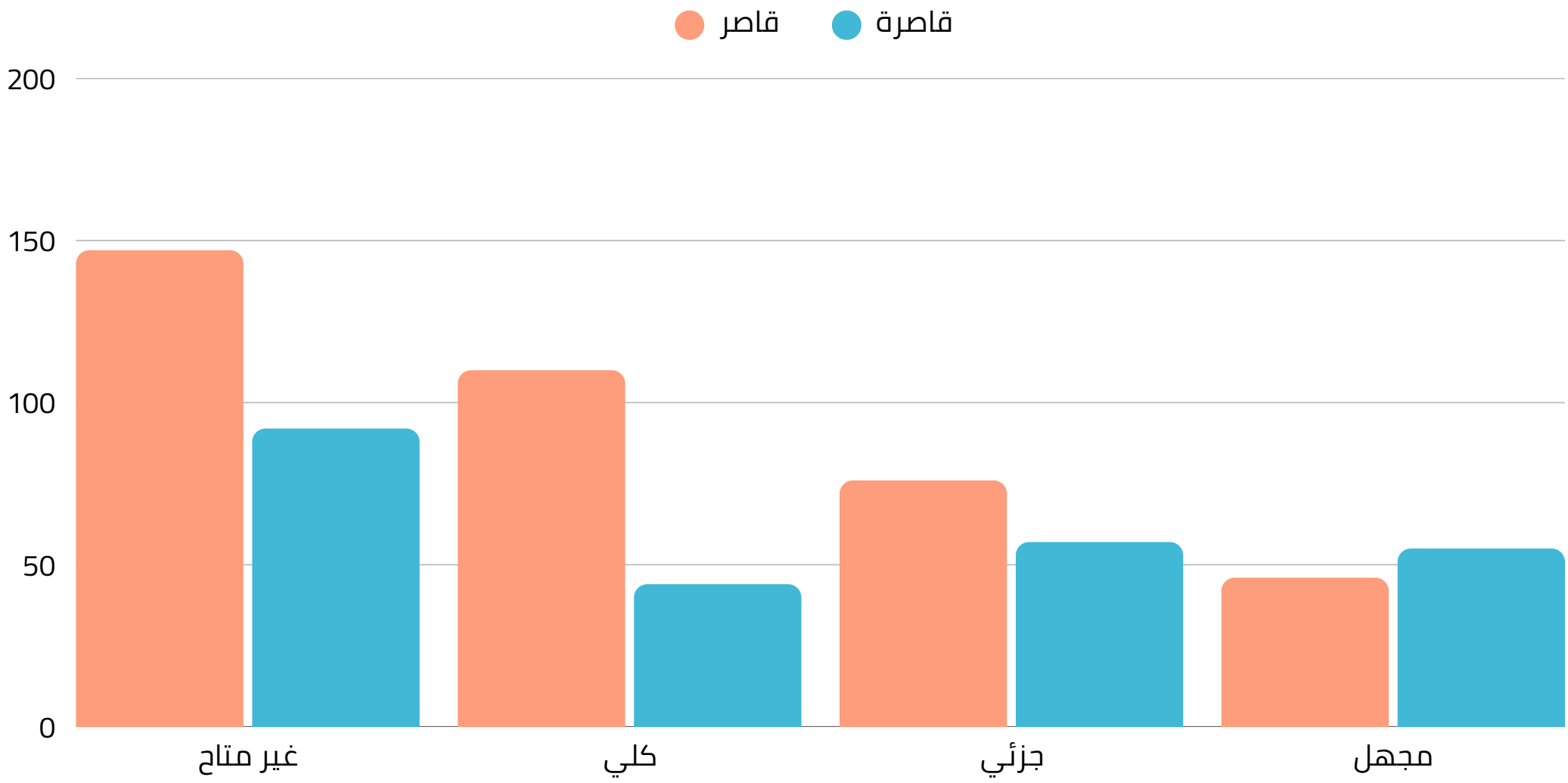

تكشف بيانات مدى إتاحة المعلومات الشخصية في قضايا الخطف والفدية ضد القصر خلال الفترة 2017–2023 عن أن النسبة الأكبر من الحالات (38%) لم تتوافر بشأنها أي بيانات شخصية، وهو ما يعكس ضعف أنظمة الرصد والتوثيق. كما يظهر فارق جندري واضح، حيث ارتفعت نسب الإتاحة الكاملة لبيانات القُصَّر الذكور (110 حالة) مقارنة بالقاصرات (44 حالة)، بما يشير إلى أن قضايا الذكور غالبًا ما تُدرج في إطار نزاعات مالية أو عائلية يجري التعامل معها بشكل معلن. في المقابل، برز التجهيل كخيار متكرر في قضايا القاصرات (55 حالة مقابل 46 للذكور)، ما يعكس حساسية اجتماعية أكبر تجاه الإفصاح عن هويات الفتيات بسبب ارتباط الجريمة غالبًا بالعنف الجنسي والوصمة. وبهذا، فإن مستوى الإتاحة لا يمثل مجرد إجراء إداري لحماية الخصوصية، بل يشكل انعكاسًا لبنية اجتماعية تعيد إنتاج التمييز الجندري، حيث يُفصح عن بيانات الذكور بوصفهم جزءًا من نزاعات يمكن تداولها علنًا، بينما تُقيَّد أو تُخفى بيانات الفتيات في إطار آليات الصمت الاجتماعي وحماية "شرف" الأسرة على حساب حقوق الضحايا الفردية.

التوصيات

تعزيز أنظمة التوثيق والرصد

- إنشاء قاعدة بيانات وطنية لتوثيق جرائم ضد الأطفال والفتيات بشكل دوري وشفاف.
- تدريب الجهات الرسمية (الشرطة – النيابة – الإعلام) على جمع بيانات دقيقة تراعي النوع الاجتماعي .

إصلاح منظومة العدالة

- الإسراع في الفصل القضائي وتقليص فترات الحبس الاحتياطي المطوّلة.
- إلزام النيابة والمحاكم باستخدام تصنيفات واضحة تبرز الجرائم ذات الطابع الجندري/الجنسي وعدم دمجها في فئات عامة تخفي خطورتها.

حماية خاصة للفتيات من العنف الجنسي

- إدماج وحدات دعم نفسي-اجتماعي وقانوني للفتيات الناجيات من الاختطاف داخل المدارس والمجتمعات المحلية.
- تفعيل بروتوكولات وطنية تضمن التحقيق الجاد والسريع في جرائم الاعتداء الجنسي بدلًا من التستر أو التصالح.

التصدي للجذور الاقتصادية والاجتماعية للجريمة

- ربط سياسات مكافحة الاختطاف بخطط الحد من الفقر وعمالة الأطفال، وتوفير دعم اقتصادي بديل للأسر.
- مواجهة النزاعات الأسرية والثأرية عبر حملات توعية وتشديد العقوبات على استغلال الأطفال كأدوات في هذه الصراعات.

إدماج المنظور الجندري في السياسات

- الاعتراف بأن الفتيات غالبًا يُستهدفن كأجساد للسيطرة والانتهاك الجنسي، بينما يُستهدف الذكور كأطراف في نزاعات أو أدوات اقتصادية.
- تصميم استراتيجيات حماية منفصلة تراعي هذه الفروق بدلاً من اعتماد مقاربة واحدة للجميع.

تعزيز آليات الحماية المجتمعية

- دعم وتفعيل لجان حماية الطفل المحلية وربطها بخطوط ساخنة وآليات إبلاغ آمنة وسرية، خصوصًا للفتيات لتقليل الخوف من الوصمة.
- إشراك منظمات المجتمع المدني كطرف أساسي في الرصد المبكر والتدخل الفوري.

المسؤولية الإعلامية والمجتمعية

- تدريب الصحفيين على تغطية جرائم الاختطاف والقتل بعين حساسة للنوع الاجتماعي، بعيدًا عن الخطاب النمطي الذي يلوم الضحايا.
- إطلاق حملات توعية وطنية تؤكد أن هذه الجرائم ليست "حوادث فردية" بل انعكاس لبنى اجتماعية واقتصادية وجندرية قهرية تتطلب تغييرًا جذريًا.